



جامعة محمد خيضر بسكرة

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم الحقوق

مذكرة ماستر

ميدان: الحقوق والعلوم السياسية.

فرع: الحقوق.

تخصص: قانون اعمال.

رقم: 35043748

إعداد الطالب(ة):

ناصر عبلة

يوم: 2025/6/2

موضوع المذكرة

النظام القانوني للفاتورة الالكترونية في التشريع الجزائري

لجنة المناقشة:

| | | |
|-------------|--------------------|-----------------|
| المشرف | حسن عبد الرزاق | أستاذ |
| رئيس اللجنة | بن نولي زرزور | أستاذ محاضر - أ |
| ممتحن | بويندير عبد الجليل | أستاذ محاضر - ب |

السنة الجامعية: 2024 - 2025

شكر و عرفان

أول من يشكر من آناء الليل وأطراف النهار، هو العلي القهار، الأول والآخر في الظاهر والباطن، الذي أغرقنا بنعمه التي لا تحصى، و أغدق علينا برزقه الذي لا يفنى، و أنام دروبنا، فله الحمد والثناء العظيم، هو الذي أنعم علينا إذ أرسل فينا عبده ورسوله محمدا بن عبد الله عليه أزكى الصلوات و أظهر التسليم، أرسله بقرآنه المبين، فعلمنا ما لم نعلم، و حثنا على طلب العلم أينما وجد.

لله الحمد ، والشكر كله، أن وفقنا في إلهامنا الصبر على المشاق التي واجهنا لإنجاز هذا العمل المتواضع، والشكر موصول إلى كل استاذ أفادنا بعلمه، من أولى المراحل الدراسية حتى هذه اللحظة، كما . ترفع كلمة شكر إلى الدكتور المشرف "عبد الرزاق حسن" ، الذي ساعدنا على إنجاز بحثنا. كما نشكر كل من مد لنا يد العون من قريب أو بعيد، والشكر الجزيل موصول لكل أساتذتنا، ونخص بالذكر أعضاء لجنة مناقشة هذا العمل الموقرين، نتمنى لهم دوام الصحة والعافية.

كما اهدي هذا العمل للوالدين الكريمين ادامهما الله تاج فوق راسي. و اهداء مليء بالمشاعر الصادقة و الاحاسيس المميزة بين الحب و الامتنان لزوجي و قرّة عيني "نبيل" الذي لولاه لما وصلت و لولاه لما استطعت كما اخص بالاهداء الى ابنائي فلذات كبدي : نسرين- طه- زينب – و ابراهيم الذين تاثروا بغياي و بانشغالاتي واعدت اياهم بالتفرغ لهم و اعطائهم القدر الكافي و اللازم من الحب و الحنان .

و اهدائي كذلك لكل من وقف معي و ساعدني و خاصة "نعيمة" التي كانت بمثابة ام ثانية لابراهيم .

لكم جميعا الشكر الجزيل و كل الامتنان.

مقدمة

إن الانتشار الواسع للإنترنت، وما تبعه من انسياب للمعلومات وسهولة في تبادلها أدى إلى ظهور ما يسمى بالتجارة الإلكترونية كنوع من التجارة يعتمد على نظام معلوماتي قائم على المعرفة أدواتها كلها الكترونية، ويشمل كل المعاملات التجارية من بيع وشراء وتبادل للسلع والخدمات والمعلومات.

ظهرت التجارة الإلكترونية في البداية كوسيلة للتعامل بين شركات عملاقة، ثم بدأ استخدامها ينتشر بين أفراد عادي أحدهما ممارس للتجارة والآخر مستهلك أو كلاهما تجار يمتنون هذه الحرفة، لتصبح التجارة الإلكترونية أو ما يعرف بالاقتصاد الرقمي القائم حقيقة واقعية تقوم على حقيقتين هي التجارة الإلكترونية، وتكنولوجيا المعلومات والاتصال، فيعود لهذه الأخيرة الفضل في بروز واقع حقيقي لممارسات تجارية الكترونية، فكان لا بد من تحرك تشريعي لضبط أحكام هذا النشاط التجاري.

لم يهمل المشرع الجزائري النص على المعاملات التجارية الإلكترونية، حيث بدأ تنظيمها بطريقة غير مباشرة كإجراء تعديلات على القانون¹ المدني من خلال إقراره للإثبات الإلكتروني، مروراً بإصدار قانون يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكتروني، وانتظاره إلى غاية سنة 2018 ليصدر القانون رقم: 05-188 المتعلق بالتجارة الإلكترونية² محدداً من خلاله أحكام الممارسات التجارية التي تتم عبر وسيط الكتروني، والتي لا تخرج عن العمليات التالية وهي الإعلان عن المنتج، وعمليات البحث عنه، وتقديم طلب الشراء، وسداد ثمن المشتريات، وتسليمها.

¹ الأمر رقم 75 - 58 مؤرخ في 26 سبتمبر 1975، المتضمن القانون المدني الجزائري، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 78 صادرة بتاريخ 30/09/1975، المعدل والمتمم، بالقانون رقم 05 - 10 المؤرخ في 20/06/2005، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد، 44، والقانون رقم 07 - 05 المؤرخ في 13/05/2007، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 31

² القانون رقم 05-18 مؤرخ في 24 شعبان عام 1439 الموافق 10 مايو سنة 2018، يتعلق بالتجارة الإلكترونية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28 الصادرة بتاريخ 16/05/2018.

فكان لظهور التجارة الالكترونية ذلك الأثر في تغيير نمط التجارة حيث اختزلت الكثير من الاجراءات في التعامل وسهلتها نتيجة السرعة في إنجاز المعاملات التجارية لا سيما التعامل بالفاتورة الالكترونية.

وإذا كانت الشفافية من أهم العوامل التي ترصد لمواجهة السلبيات المحتملة في السوق، وقد كرسها المشرع صراحة كمبدأ يحكم القواعد المطبقة على الممارسات التجارية ضمن أحكام القانون رقم: 04-02 المتعلق بالقواعد المطبقة على الممارسات التجارية¹، بهدف تنظيم كل ممارسة تجارية تقوم بين الأعوان الاقتصاديين وبين المستهلكين، وسعيًا منه أيضا إلى تكريس حماية فعالة تجاه المستهلك في علاقته . مع العون الاقتصادي، وهو ما عبر عنه المشرع عندما نص على مجموعة من الالتزامات التي تهدف إلى تحقيق شفافية الممارسات التجارية، تشكل مظاهر رئيسية لتحقيق هذا المبدأ خاصة ما تعلق بالمرحلة اللاحقة على التعاقد.

على غرار التعامل التجاري العادي أعطى المشرع الجزائري في مجال التعامل الإلكتروني وسائل لأجل الحفاظ على شفافية هذه الممارسة التجارية عندما نص على إلزامية تسليم الفاتورة الكترونيا أو تقديمها ورقيا بموجب نص المادة 20 في الفقرة الأولى منها: " يترتب على كل بيع لمنتوج أو تأدية خدمة عن طريق الاتصالات الإلكترونية إعداد فاتورة من قبل المورد الإلكتروني، تسلم للمستهلك لإلكتروني". . بذلك تعد الفاتورة الالكترونية من الالتزامات التي رتبها قانون التجارة الالكترونية على عاتق المورد الالكتروني بعد إبرام العقد، فيصبح مسؤولا في مع الآخرين سواء مع الموردين الالكترونيين، وأمام المستهلك الالكتروني عن حسن تنفيذ هذا الالتزام بحيث يسلم وثيقة تجارية بمجرد إجراء البيع أو تأدية الخدمة كشرط إلزامي.

غير أن المشرع الجزائري لم يبين في القانون المتعلق بالتجارة الالكترونية النظام القانوني للفاتورة، إنما أحالنا إلى التشريع والتنظيم المعمول بهما الذي يحقق الحماية للمستهلك والعون الاقتصادي والمتضرر مهما كانت صفته وكذا السوق عامة، وهو القانون رقم 04-02 المؤرخ

¹ القانون رقم 04-02 مؤرخ في 5 جمادى الأولى عام 1425، الموافق 23 يونيو سنة 2004 يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 41 لسنة 2004.

في 23 يونيو 2004 ، المحدد للقواعد المطبقة على الممارسات التجارية، الذي كرس قواعد ومبادئ شفافية الممارسات التجارية التي تقوم بين الأعوان الاقتصاديين، وبين هؤلاء والمستهلكين منها مبدأ إلزامية التعامل بالفاتورة من خلال أحكام نص المادة: 10، ونظراً لأهميتها كإجراء إلزامي واستجابة لمتطلبات وواقع السوق، أخضعها المشرع الجزائري لتنظيم قانوني بموجب المرسوم التنفيذي رقم 05-468 المحدد لشروط تحرير الفاتورة وسند التحويل ووصل التسليم والفاتورة الإجمالية وكيفيات ذلك ، حيث جاء المرسوم بقواعد وإجراءات جديدة، كما تضمن وثائق تجارية جديدة تحل محل الفاتورة ويكون الترخيص باستعمالها في حالات محددة قانوناً، وتبعاً لتوافر شروط معينة.

لم يكتفي المشرع الجزائري بتنظيمه للممارسات التجارية بقواعد موضوعية من خلالها حدد كيفية تعامل العون الاقتصادي مع الفاتورة كالتزام جوهري تفرضه المعاملة التجارية في مرحلة لاحقة على التعاقد، بل تعداها إلى فرض جزاءات قانونية ضد كل إخلال بهذه القواعد كرسها لحماية وضمان شفافية الممارسات التجارية من جزاءات مدنية وأخرى ذات طابع إداري وذات طابع جنائي، كما بين إجراءات ضبط ومتابعة كل مخالفة للأحكام المنصوص عليها قانوناً في مجال تنظيم الفاتورة.

أهمية الدراسة :

تبرز أهمية دراسة موضوع إلزامية التعامل بالفاتورة الإلكترونية لما للفاتورة المقبولة من فعالية في إطار التجارة الإلكترونية، من حيث دورها ومدى أهميتها في تحقيق السرعة والائتمان في المعاملات التجارية بصفة عامة والمعاملات التجارية الإلكترونية بصفة خاصة. وتبعاً لتلك الأهمية تهدف الدراسة لموضوع إلزامية التعامل بالفاتورة الإلكترونية إلى: التعرف على الضوابط القانونية لتحرير الفاتورة في إطار المعاملات التجارية الإلكترونية تبيان أهميتها : تحقيق الجانب الإعلامي للمستهلك وإثبات المعاملات التجارية الإلكترونية.

المرسوم التنفيذي رقم 05-468 المؤرخ في 8 ذي القعدة عام 1426 الموافق 10 ديسمبر سنة 2005، يحدد شروط تحرير الفاتورة وسند التحويل ووصل التسليم والفاتورة الإجمالية وكيفيات ذلك، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 80 لسنة 2005.

الوقوف على الآثار القانونية المترتبة على مخالفة الأحكام القانونية المنظمة للفاتورة عند إعدادها ومن ثم تحريرها، وما يترتب من قيام المسؤولية القانونية نتيجة عدم التعامل بها. وكان الدافع وراء الاختيار لهذا الموضوع هو أن التجارة الإلكترونية أصبحت من الأنشطة الأكثر انتشاراً ولما يعايشه المستهلك من غش كبير وممارسات غير مشروعة في المعاملات التجارية. كما أن هذا الموضوع لم يلقى الاهتمام الكافي من طرف رجال القانون وأصحاب الاختصاص، مع قلة الدراسات التي تبحث في الجانب الإلكتروني للالتزام بالتعامل بالفاتورة نظراً لحدثة الموضوع وارتباطه بالجانب التقني وارتباط هذا الأخير بما يسمى بالامن المعلوماتي. وبما أن الفاتورة الإلكترونية إلزام قانوني، وعملية تجارية مسكها وتحريرها أخضعها المشرع الجزائي للنصوص القانونية والتنظيمية المعمول بهما وإلا عدت من قبيل الفاتورة غير النظامية، كما لا يخفى ما تؤديه من دور فعال في تكريس وتجسيد مبدأ شفافية الممارسات التجارية الإلكترونية.

الإشكالية :

انطلاقاً مما سبق، نتناول دراسة الموضوع من خلال طرح الإشكالية التالية :

ما مدى إلزامية التعامل بالفاتورة الإلكترونية كآلية قانونية لضمان شفافية الممارسات

التجارية الإلكترونية؟

الأسئلة الفرعية:

تندرج تحت هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما المقصود بالفاتورة الإلكترونية؟

- ماهي ضوابط إعداد الفاتورة الإلكترونية؟

- ما هي الضرورة القانونية للتعامل بالفاتورة الإلكترونية؟

- ما هي الجزاءات المترتبة على مخالفة أحكام التعامل بالفاتورة الإلكترونية؟

منهج الدراسة :

وفي سبيل ذلك، اعتمدنا منهج تحليل المضمون إذ تم توظيفه في تحليل النصوص القانونية ذات الصلة بموضوع الفاتورة وعلاقتها بقانون الممارسات التجارية، وتحديد الالتزام بالفاتورة كمعيار لتحقيق شفافية الممارسات التجارية فكان الاعتماد على غيره من القوانين والمراسيم التنفيذية المرتبطة به.

هيكل الدراسة :

وعليه للإمام بموضوع الدراسة حول الزامية التعامل بالفاتورة الالكترونية وعرض ما اتصل به من أفكار، وللإجابة على الإشكالية ارتأينا تقسيم الدراسة إلى فصلين، حيث خصصنا الفصل الأول لماهية التعامل بالفاتورة الالكترونية، فتعرضنا من خلال المبحث الأول إلى مضمون التعامل بالفاتورة الالكترونية، وقد عالجنا في المبحث الثاني ضرورة القانونية للتعامل بالفاتورة الالكترونية.

بينما جاء الفصل الثاني متعلق بالآثار القانونية المترتبة عن إلزامية التعامل بالفاتورة الإلكترونية، حيث ركزنا في المبحث الأول على الآثار القانونية المترتبة على مخالفة أحكام التعامل بالفاتورة الالكترونية، بينما عالجنا في المبحث الثاني الآثار القانونية المترتبة عن عدم التعامل بالفاتورة الالكترونية.

الفصل الأول

ماهية التعامل بالفاتورة الالكترونية.

ماهية التعامل بالفاتورة الالكترونية:

جعل المشرع الجزائري من خلال قانون الممارسات التجارية رقم 04-02 الشفافية مبدأ عام لضبط كل نشاط تجاري عندما رتب في ذمة الأعوان الاقتصاديين الالتزام بالفوترة، وهذا في أحكام الفصل الثاني من الباب الثاني منه . ومع ظهور التجارة الإلكترونية وانتشارها بوقع سريع من خلال صفحات المواقع الالكترونية، مما جعل استخدامها كنشاط تجاري أصبح أكثر من ضرورة هذا ما فتح المجال لأسواق عرفت رواجاً في السلع وما تقدمه من خدمات الكترونية، فكان لهذا الظهور كتقنية الأثر في تدخل المشرع الجزائري وتنظيمها قانوناً بموجب القانون رقم 2018 المتعلق بالتجارة الإلكترونية نتيجة لذلك عرفت الجزائر تحويل عديد أنشطتها التجارية التي كانت تُمارس بالعرض والبيع بالأسلوب التقليدي إلى أنشطة الكترونية متطورة، ومن ثم حدوث تغيير أساسي في طبيعة نمط الممارسات التجارية بالنسبة للأعوان الاقتصاديين امتدت إلى تسهيل كل الإجراءات في التعامل لا سيما التعامل بالفاتورة الإلكترونية.

وإذا كان المشرع التجاري يفرض الالتزام بتسليم الفاتورة للمستهلك من جهة، فإنه الالتزام المطالب به عند تعامل الأعوان الاقتصاديين فيما بينهم من جهة أخرى، وهو ما يفرضه مجدداً المشرع الجزائري عليه ذات الالتزام في التجارة الإلكترونية

وعليه في هذا الفصل نسلط الضوء على ماهية التعامل بالفاتورة الإلكترونية من خلال الوقوف عند مضمون هذا التعامل وهو موضوع المبحث الأول، ثم التطرق إلى الضرورة القانونية للتعامل بالفاتورة الإلكترونية وذلك من خلال المبحث الثاني.

الفصل الأول

ماهية التعامل بالفاتورة الالكترونية

المبحث الأول : مضمون التعامل بالفاتورة الالكترونية

كان لظهور التجارة الالكترونية الأثر في بروز فكرة الفاتورة الالكترونية نتيجة التركيز المتزايد على التجارة اللاورقية التي تُمارس من خلال معاملات تجارية تتضمن تبادل للبيانات عبر وسائل الكترونية لتعوض بذلك الفاتورة الورقية التقليدية.

حيث يعتبر إعدادها من الالتزامات الهامة التي رتبها قانون التجارة الالكترونية على عاتق المورد الالكتروني وهو بصدد بيع أو تأدية خدمة، تُسلم إلزاما للمستهلك الالكتروني في شكلها الالكتروني، أو الورقي متى طلبها، كما يمتد هذا الالتزام حتى في علاقته مع الموردين الالكترونيين ممن يتعامل معهم، فيكون بالتالي مسؤولا عن حسن تنفيذ التزامه بالتعامل بالفاتورة الالكترونية، فتتحقق معها شفافية ممارسته لهذا النوع من التجارة.

فعالية الفاتورة الالكترونية في إطار هذه الممارسة التجارية تتضح من خلال ضوابط التعامل بها المحددة قانونا، وما تؤديه من دور هام في إعلام المستهلك وإثبات المعاملات التجارية الالكترونية، إلى جانب فوائد أخرى تحققها، وما يمكن أن تثيره من اشكالات عند التعامل بها، الأمر الذي يفضي إلى استخدام ما يقوم مقامها عند التعامل والمكرسة قانونا. وعليه للوقوف على تلك الفعالية لا بد من البحث عن مفهوم الفاتورة الالكترونية وذلك في المطلب الأول، بينما نتعرض إلى إمكانية التعامل بما يقوم مقامها أي بدائلها وهذا في المطلب الثاني.

المطلب الأول : مفهوم الفاتورة الالكترونية

تعتبر الفاتورة من أهم السندات في المعاملات التجارية وهي آلية قانونية محاسبية قاطعة وإجراء إلزامي لما تضيفه من شفافية لدى كل معاملة الكترونية، ومن ثم تشكل وسيلة تبرر قانونا كل عملية بيع أو تأدية خدمة وبالتالي للتعريف بالفاتورة الالكترونية، نتعرض

الفصل الأول

ماهية التعامل بالفاتورة الالكترونية

إلى مفهومها وذلك في الفرع الأول، ثم البحث فيما تقدمه من فوائد وهذا في (الفرع الثاني)، وصولاً إلى ما يثيره هذا التعامل من إشكالات وهو موضوع (الفرع الثالث).

الفرع الأول: المقصود بالفاتورة الكترونية

اكتفى المشرع الجزائري بذكر أحكام الفاتورة وشروط تحريرها دون تعريفها من خلال المرسوم التنفيذي رقم : 05-468 المتعلق بتحديد شروط تحرير الفاتورة وسند التحويل ووصل التسليم والفاتورة الإجمالية وكيفيات ذلك¹ ، والحال نفسه بصدر القانون رقم: 18-05 المتعلق بالتجارة الالكترونية، الأمر الذي كان محل اجتهاد فقه القانون، في تقديم تعريف واضح جامع للفاتورة الالكترونية ليتضح معه معالم أحكام التعامل بهذه الوثيقة الالكترونية. وعليه نتعرض إلى تعريفها لدى الفقه (أولاً) ، ثم تعريفها من الناحية القانونية (ثانياً).

أولاً - التعريف الفقهي للفاتورة الالكترونية

نشير بداية إلى تعريف الفقه المتعددة للفاتورة منها أنها: "كتابة تنشأ بمناسبة أداء خدمات التي تثبت وجود هذه العملية التجارية وتوضح شروطها". فيما عرفها آخرون بأنها "وثيقة تجارية صادرة عن البائع تبين المنتجات والكميات والسعر المتفق عليه للمنتجات أو الخدمات التي قدمها البائع للمشتري."² وهناك من يراه "بأنها وثيقة مكتوبة حسابية تحرر وقت انعقاد البيع أو عند تقديم الخدمة لإثبات وجود هذا العقد متضمنة شروط انعقاده وشروط تنفيذه."³ تنازع الفقه القانوني تقديم تعريف موحد للفاتورة الالكترونية، هناك من عرفها على أنها : " فاتورة يتم إصدارها وحفظها بصيغة إلكترونية منظمة عبر نظام إلكتروني."، أو هي

¹ المرسوم التنفيذي رقم 05-468 ، المؤرخ في 10-12-2005 ، يحدد شروط تحرير الفاتورة وسند التحويل ووصل التسليم والفاتورة الإجمالية، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 80 مؤرخة في 11/12/2005.

² ميلود قارة ، بن عيسى ، النظام القانوني للفاتورة الالكترونية، مجلة معارف، قسم العلوم القانونية، العدد 21، ديسمبر 2016، ص 81.

³ محمد أمين مهري، النظام القانوني للممارسات التجارية في التشريع الجزائري، أطروحة دكتوراه علوم في الحقوق، فرع القانون الخاص، كلية الحقوق جامعة الجزائر -01، بن يوسف بن خدة 2016-2017، ص 27.

الفصل الأول

ماهية التعامل بالفاتورة الالكترونية

صورة جديدة في أنظمة التجارة عرفتها الإنسانية حيث يتم معظم المعاملات التجارية من شراء وبيع عن طريق شبكة الانترنت بسهولة وفي أقل وقت ممكن وبأقل التكاليف.¹ وعرفها آخرون بأنها : نظام منخفض التكاليف لمعالجة المعاملات التي تستفيد من تكنولوجيا المعلومات لتحويل عملية تعداد الفواتير اليدوية والورقية إلى صيغة الكترونية أكثر فعالية في معالجة رسائل البيانات والمحافظة على السجلات.²

وعرفت أيضا على أنها الفاتورة التي تعتبر كل منخفض التكاليف مقارنة مع عملية إعداد الفواتير بشكل يدوي ورقي خصوصا بالنسبة للشركات الصغيرة والناشئة الذين لا يتوفرون على ميزانية كبيرة ولكن يحتاجون أن يكونوا أكثر إنتاجية في ظل سياق اقتصادي جد تنافسي.³

كما نشير في هذا الصدد ما أثاره الفقه حول استخدام المشرع في القانون رقم: 04-02 المتعلق بالقواعد المطبقة على الممارسات التجارية مصطلحين هما الفوترة والفاتورة هذا من جهة، ومصطلح عقد التحويل في القانون التجاري من جهة أخرى، وهي مصطلحات متشابهة تطرح تساؤلا حول تمييزها عن الفاتورة الالكترونية، فنجد الفاتورة التقليدية ويقصد بها الورقة المكتوبة التي تتضمن جملة من البيانات تتمثل أساسا في سعر المنتج⁴، وهناك الفوترة ويقصد بها العملية الإجرائية التي يتم من خلالها إعداد الفواتير الخاصة بعمليات البيع

¹الدليل المبسط، لمتطلبات الفوترة الإلكترونية (فاتورة)، هيئة الزكاة والضريبة والجمارك، ص4.

² حسين نواره، الفوترة الإلكترونية في النشاطات التجارية، مداخلة ضمن أعمال اليوم الدراسي حول الجانب الإلكتروني للقانون التجاري، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة مولود معمري تيزي وزو الجزائر، 23/11/2016، ص 206

³منيرة بن جدو جريمة عدم الفوترة الإلكترونية على ضوء القانون 05-18 يتعلق بالتجارة الإلكترونية، مداخلة في ملتقى حول الإطار القانوني لممارسة التجارة الإلكترونية على ضوء القانون 05-18، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة 8 ماي 1945، قلمة الجزائر 2 و 3 أكتوبر 2018، ص 600.

⁴ لمياء عجال، الحماية الفردية والجماعية للمستهلك، مذكرة ماجستير في الحقوق كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر 2003/2004، ص 69.

الفصل الأول

ماهية التعامل بالفاتورة الالكترونية

أو تأدية الخدمات¹، وعقد تحويل الفاتورة وهي تقنية بمقتضاها تتعهد هيئة مختصة تدعى الوسيط بالتحمل على عاتقها الوفاء بكل أو بعض الحقوق التجارية لممون السلع أو الخدمات دون رجوع². أما بالنسبة للفاتورة الالكترونية نجدها تختزل كل ما ورد في هذه التعريفات كونها عملية تجارية تقنية إجرائية تتضمن وجوبا بيانات يتم التعامل بها الكترونيا لضبط وتنظيم كل معاملة تجارية الكترونيا تعلقت ببيع سلع أو تأدية خدمات.

ثانيا - التعريف القانوني للفاتورة الالكترونية سبق الإشارة أن المشرع الجزائري اعتبر الفاتورة أحد آليات تجسيد شفافية الممارسات التجارية انطلاقا من نص المادة 10 من القانون رقم 04-02 المعدل والمتمم، مروراً بنص المادة 2 من المرسوم التنفيذي رقم 05-468، وصولاً إلى نص المادة 20 من القانون رقم 2018 المتعلق بالتجارة الإلكترونية. وعليه من خلال هذه النصوص القانونية لا نجد تعريفاً للفاتورة³، كما أنه من خلال القانون رقم : 05-188- لم يبين النظام القانوني للفاتورة الالكترونية إنما أحالنا إلى التشريع والتنظيم المعمول بهما، هذا ما كرسته الفقرة الثانية من المادة 20 من قانون رقم: 05-18.

بالرجوع إلى التشريعات السارية المفعول منها قانون الجمارك الجزائري والتقنين التجاري المعدل والمتمم إضافة إلى التشريع الجبائي، نجد أن المشرع قد تطرق لمصطلح الفاتورة ولكن دون إعطاء تعريف وعلى ضوء أحكام هذه النصوص أمكن تعريفها كما يلي: " بأنها

¹بدرة لعور، آليات مكافحة جرائم الممارسات التجارية في التشريع الجزائري أطروحة دكتوراه في الحقوق تخصص أعمال، كلية الحقوق جامعة محمد خيضر بسكرة، 2014، ص 172.

²منير ميداوي وعائشة العروم، النظام القانوني للفاتورة، مذكرة ماستر تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق جامعة حمة لخضر، الوادي، 2016/2017 ص 10.

³عائشة بوعزم النظام القانوني للفاتورة، مجلة الباحث للدراسات الأكاديمية، جامعة وهران، العدد الأول، مارس 2014، ص 113.

الفصل الأول

ماهية التعامل بالفاتورة الالكترونية

الكتابة المادية أو الالكترونية لبيانات معينة بمناسبة عملية بيع أو أداء خدمة، والتي تثبت وجود عملية تجارية.¹

وفي ذات السياق، هناك اعتراف ضمني من قبل المشرع حول الزامية التعامل بالفاتورة الالكترونية من خلال اتجاهه نحو تكريس التجارة الالكترونية عندما فرض على التجار التسهيلات في الدفع الالكتروني هذا ما جاءت به أحكام نص المادة 111² من قانون المالية رقم 17-11 المؤرخ في 27 ديسمبر 2017 المتضمن قانون المالية لسنة 2018³. الموقف نفسه لدى المشرع الفرنسي، وإن كانت محكمة النقض الفرنسية قد عرفت على أنها: " تعتبر الفاتورة مكتوب موجه من قبل التاجر ، تدون فيه نوع وسعر السلع والخدمات اسم المشتري وتأكيد قبول الدين، الذي يكون موجهها لإعادة تسليمه إلى المشتري بعد دعوته إلى تسديد المبلغ المحدد . " بذلك اعتبر القضاء الفرنسي الفاتورة عبارة عن مكتوب سواء كان محررا على الورق أو في دعامة الكترونية باستعمال جهاز الإعلام الآلي⁴.

كما عرفها المبدأ التوجيهي رقم (EC 2001/115) الصادرة من المجلس الأوروبي بأنها إرسال الفواتير عبر وسائل الكترونية أي نقلها إلى الملتقى. وهناك من عرفها على أنها

¹سلمى بقار، محاضرات في قانون الممارسات التجارية، مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوقرة، بومرداس الجزائر ، 2020-2021، ص 40.

² حيث جاء نصها بأنه يتعين على كل متعامل اقتصادي، بمفهوم القانون رقم 04-02 المؤرخ في 23 يونيو سنة 2004 الذي يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية المعدل والمتمم ، يقدر سلعا و / أو خدمات للمستهلكين، أن يضع في متناولهم وسائل دفع الكتروني تسمح لهم بدفع ثمن مشترياتهم باستعمال بطاقات الدفع الالكتروني، بناء على طلبهم، وكل إخلال بهذا الالتزام يشكل مخالفة لأحكام هذه المادة ويعاقب عليها بغرامة قدرها خمسون ألف دينار 50000دج".

³قانون رقم 17-11 المؤرخ في 27/12/2017، المتضمن قانون المالية لسنة 2018 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 76.

⁴ ميلود قارة بن عيسى، مرجع سابق، ص 83 وعائشة بوعزم، نفس المرجع، ص 113.

الفصل الأول

ماهية التعامل بالفاتورة الالكترونية

نسخة الكترونية من الفاتورة الورقية التقليدية يعني أنه يتم إنشائها أو إرسالها وتقييمها بشكل الكتروني بواسطة برامج فواتير¹ تبعا لما سبق ذكره من التعاريف نتفق وتعريف الفقه للفاتورة بصفة عامة بأنها: " وثيقة عبارة ضرورية في عالم التجارة الذي يمتاز بالسرعة والائتمان في انجاز المعاملات وهي عن وثيقة مكتوبة محررة من طرف العون الاقتصادي تتضمن جملة من البيانات المحددة قانونا"²

الفرع الثاني: فوائد الفاتورة الالكترونية

هي فوائد عددها الفقه³ تأتي نتيجة الاستخدام المتعدد لها وتتمثل في:

- 1- تساعد الفواتير الإلكترونية من وجهة نظر لوجستية على الحد من كمية الأوراق المستعملة للتوثيق أو تخزين معلومات المعاملة وحتى الاستغناء عن الوثائق التي تقوم مقام الفاتورة.
- 2- التعامل بها يسمح بتبني معايير تقنية حول نقل البيانات بصورة سريعة وفعالة، ويحد بذلك من الفترة الزمنية التي تستغرقها دورة عملية إعداد الفاتورة.
- 3- تسمح للمورد الإلكتروني عبر الفاتورة الإلكترونية بالتخلص من كثير من العمليات اليدوية مثل الطباعة والإرسال البريدي، والتوثيق والتخزين والتوفيق بين الفواتير الورقية .
- 4- من شأنها أن تقدم خدمة أفضل للعملاء بسبب الاخطار الآنية وتحديث حالة الفاتورة، والتحويل السريع للفواتير لموافقة المدافعين عليها، ونظم الإدارة السريعة لحل النزاعات

¹مريشة أحمد ، حماية المستهلك في مجال شفافية الممارسات التجارية في ضوء القانون 02.04 ، المتعلق بالقواعد المطبقة على الممارسات التجارية المعدل والمتمم، مذكرة ماجستير في القانون، فرع قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أكلي محند البودرة، ص 38.

² سيلية حماش، التزام العون الاقتصادي بالشفافية في ظل قانون الممارسات التجارية، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، جامعة عمار بوتلجي - الألوواط، المجلد الرابع العدد الثاني، جوان 2018، ص 94.

³ حسين نواره، الفاتورة الالكترونية آلية لتنشيط الاستثمارات، مرجع سابق. ص ص131-132.

5- يتلقى الدافعون على تحديثات منتظمة عن حالة الفاتورة وتوقيت السداد، مما يمكنهم من تقدير التدفق النقدي الخارجي بتيقن ويساعدهم بذلك على انجاز أفضل وإدارة فاعلة وفعالة لرأس مال العامل.

كما أشار الفقه¹ إلى أنه في الآونة الأخيرة كانت فوائد استخدام الفوترة الالكترونية قاصرة على الشركات الكبيرة بالنظر لتطبيقات البنى التحتية الكبيرة المطلوبة لإدارة معاملات فوترة الالكترونية كونها سلسلة ، ولكن حالياً ، أصبح لهذه الفوائد ارتباط بالفوترة لدى الأعمال التجارية الصغيرة والمتوسطة، ويرجع ذلك لأسباب نذكر منها :

أن الأحكام المرتبطة باعتماد الفوترة الالكترونية قد شجعت على تطبيق هذه النماذج لاسيما بين المؤسسات الاستثمارية الصغيرة والمتوسطة لتسهيل التعامل وتبسيطه فيما بينها أو مع العملاء.

ظهور نماذج الخدمة والبرمجيات الخدمية قد ساهم في تخفيض التكلفة المدفوعة مقدماً لتنفيذ الحلول الآلية والحد من الالكترونية المستضافة مشكلات صيانتها.

إن التخفيضات المتعلقة بالسداد المبكر وقدرات تمويل سلسلة الإمداد التي توفرها شبكات الفاتورة الالكترونية تعود بفوائد إستراتيجية كثيرة على تحسين رأس مال العامل²

الفرع الثالث : إشكالات التعامل بالفاتورة الالكترونية

رغم التطور الذي أدى بظهور الفاتورة الالكترونية إلا أن استعمالها ليس بالسهل، فهناك صعوبات ساهمت في عرقلة التعامل بها، وعليه من أهم الإشكالات التي تواجهها الفوترة الالكترونية هي:

1- تبني الموردين لأساليب جديدة للمدفوعات أو الإفتقار إليها، إذ من الصعب اقناعهم بتغيير عملياتهم حتى تتفق مع حاجات المشتري، كونه بالأمر المكلف لهم ويستغرق

¹حسين نواره، الفوترة الالكترونية آلية لتنشيط الاستثمارات، نفس المرجع ، ص ص 131-132.

²حسين نواره، نفس مرجع ، ص 132.

مدة زمنية. ولأن النجاح يعتمد إلى حد كبير على قدرة المشتري في تقديم مقترح للموردين يضيف قيمة جديدة.

2- عدم عصرنة بعض المؤسسات التجارية وأيضا الشركات وعدم قبولهم للتعامل الالكتروني، كونهم يفضلون أساليب النشاط التجاري التقليدي أي التعامل الورقي والدفع النقدي لا الالكتروني، رغم أن الشركات ذات الطابع الاستثماري تحبذ هذا التعامل وتفضله.

3- كما أن أكثر ما يواجه التعامل التجاري الالكتروني هو عدم تنظيم الدول التي يتم فيها التعامل بتقنية الفاتورة الالكترونية حيث يتم الاتفاق على البيع ويحرر بموجبه فاتورة الكترونية، هذا ما أوجد إشكالا في حالة النزاع لعدم اعتراف القضاة بالفاتورة الالكترونية ولعدم وجود نص قانوني يحكمها.¹

4- كذلك ما تثيره الفاتورة الالكترونية من اشكال تعلق بصحتها وارتباط ذلك حقيقة بصحة المعاملة الالكترونية، لأن صحة التعاقد الالكتروني أمر كرسه القانون وهو شرط افترضه الاقتصاد الرقمي وتطور التكنولوجيا² ، ولكن هذا لا يعني عدم تعرض التعامل الالكتروني لمخاطر الغش والقرصنة والتزوير، حيث الاعتداء على حقوق الأشخاص والتلاعب بمعطياتهم الشخصية والمساس بحياتهم الخاصة، الأمر الذي يؤدي إلى انعدام عنصري الأمان والثقة عند التعامل الالكتروني، تداركا لهذا الأمر الخطير تدخل المشرع الجزائري من خلال قانون رقم 15-04³ المحدد للقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الالكترونيين بفرضه قواعد قانونية تنظم مسألتي التوقيع والتصديق

¹ حسين نواره، المرجع السابق، ص 133.

² كسال سامية، التنظيم القانوني للتجارة الالكترونية في الجزائر ، مداخلة في اليوم الدراسي حول التجارة الالكترونية في الجزائر - واقع وآفاق، جامعة التكوين المتواصل، مركز تيزي وزو 05-05-2018، ص 8.

³ قانون رقم 15-04 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1436، الموافق أول فبراير سنة 2015 ، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 06 ، 20 ربيع الثاني عام 1436 هـ فبراير سنة 2015.

الالكترونيين على نحو تركز حماية فعالة وآمنة للمعاملات الالكترونية، لأن ضمان سلامتها يمتد بلا شك إلى سلامة الفواتير الالكترونية وبالتالي إصدارها صحيحة فتكون نافذة في حق كل من تعامل بموجبها.

المطلب الثاني : إمكانية التعامل بما يقوم مقام الفاتورة الالكترونية

نص المشرع الجزائري على التزام العون الاقتصادي بتحرير الفاتورة واعتبار هذا الالتزام ضابط يكرس شفافية الممارسات التجارية من خلال نص المادة 10 من القانون رقم 04-02 المعدل والمتمم ، وبالرجوع إلى أحكام الفقرة الثانية من نص المادة 20 من قانون رقم 05-18² المتعلق بالتجارة الالكترونية حيث أحالنا المشرع على التشريعات والتنظيمات السارية والمعمول بها فيما يخص تنظيم الفاتورة قانونا، ومنها أيضا المرسوم التنفيذي رقم: 05/468 الخاص بأحكام الفاتورة، صرح المشرع بإمكانية طرح وثيقة بديلة للفاتورة تصدر من العون الاقتصادي تُبرر طبيعة تعامله التجاري ومن ثم علاقته بالمستهلك أيضا متى توافرت فيها الشروط المطلوبة في هذا المرسوم، تمثلت هذه الوثيقة في وصل التسليم والفاتورة الإجمالية وسند التحويل إضافة إلى سند المعاملات التجارية المنصوص عليها في المرسوم التنفيذي رقم: 16-66 المحدد لنموذج الوثيقة التي تقوم مقام الفاتورة وكذا فئات الأعوان الاقتصاديين الملزمين بالتعامل بها³، هذا الأخير تضمن إضافة الوثيقة التي تقوم مقام الفاتورة، وهو ما ينطبق أيضا عند كل ممارسة تجارية تتم عبر وسيط الكتروني فنتسائل ما الوثائق التي تقوم مقام الفاتورة الالكترونية وعلى أساسها تتم المعاملة الالكترونية ويلتزم المورد الالكتروني. تأتي الإجابة من خلال التطرق إلى الفاتورة المكرسة بموجب المرسوم هي

¹ القانون رقم 04-02 ، يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية، المرجع السابق.

² القانون رقم 05-18، يتعلق بالتجارة الالكترونية، المرجع السابق. المرسوم التنفيذي رقم : 16-66 المؤرخ في 02/16/2006 ، يحدد نموذج الوثيقة التي تقوم مقام الفاتورة وكذا فئات³ الأعوان الاقتصاديين الملزمين بالتعامل بها الجريدة الرسمية الجمهورية الجزائرية، العدد 10، المؤرخة في 22/02/2016.

التنفيذي رقم 16-66- وذلك في (الفرع الأول)، ثم التعرض إلى الفاتورة المكرسة بموجب المرسوم التنفيذي رقم : 05/468 وهذا في (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الفاتورة المكرسة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 16-66

نشير بداية أن المشرع الجزائري تناول بالتنظيم لوثيقة تجارية تسمى سند المعاملة التجارية واعتبارها بديلة للفاتورة فتقوم مقامها من خلال المادة 10 الفقرة الأولى من القانون رقم 04_02 المعدلة بموجب القانون رقم 10-06، وبعد فترة زمنية وهي الست سنوات صدر المرسوم التنفيذي رقم 16-66 المحدد للنموذج لهذه الفاتورة البديلة، والفئات المعنية بالتعامل بها، وعليه نتعرض بالتعريف لسند المعاملة التجارية (أولاً) ، ثم التطرق إلى شروطها (ثانياً). أولاً: تعريف سند المعاملة التجارية

عرفها المشرع الجزائري من خلال نص المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 16-66 على أنه وثيقة يحررها العون الاقتصادي عند البيع لفائدة المشتري، حتى لو لم يكن هذا الأخير هو المشتري النهائي، وهو مكلف ببيع المنتج لفائدة العون الاقتصادي، على أن تتضمن على وجه الالتزام الأسعار المتفق عليها بين العون الاقتصادي والمشتري، سواء كانت هذه الأسعار نهائية أو مؤقتة بما في ذلك الأسعار الدنيا والقصى.

وبهذا الصدد، يرى الفقه أن سند المعاملة التجارية يؤدي نفس الدور الذي تؤديه الفاتورة التي يستوجب تسليمها لمجرد تحقق البيع أو تقديم الخدمة على اعتبار أنه يقوم مقامها في المعاملات التجارية - وبالتالي فإنه يخضع لنفس أحكامها، حيث يسلم إجبارياً للمشتري إذا كان هذا الأخير عونا اقتصادياً، بينما يحل محله وصل الصندوق أو سند يبرر المعاملة إذا كان المشتري مستهلكاً، في حين إذا طالبه به هذا الأخير يصبح واجب التسليم¹

كما ينحصر الإلتزام بالتعامل بها في فئة الأعوان الاقتصاديين المنصوص عليهم في المادة 3 من هذا المرسوم وهم المتعاملين المتدخلين في قطاع الفلاحة والصيد والموارد

¹دريس فتحي كمال، سند المعاملة التجارية كبديل للفاتورة في التشريع الجزائري، مجلة الدراسات القانونية والسياسية، جامعة عمار تليجي - الأغواط، العدد السادس، جوان 2017، ص168.

البحرية وكذا أصحاب الحرف والمهن¹ على اعتبار أنهم من فئة الأعوان الاقتصاديين غير التجار، فيتعذر عليهم تحرير فواتير لعدم امتلاكهم رقم تسجيل في السجل التجاري وهم غير مسجلين بهذا الأخير، خاصة وأن ذكر رقم السجل التجاري يعد من البيانات الضرورية الواجب توافرها في الفاتورة، ولأن هذه الفئة قد ترفض تحرير الفواتير لاعتبارات أخرى وهو تجنب خضوعهم للضريبة لأنهم غير تجار².

ثانيا : شروط وأهداف سند المعاملة التجارية

لصلاحيية سند المعاملة التجارية فرض المشرع الجزائري شروط واجب توافرها في هذه الوثيقة التجارية لتكون سندا قانونيا ومقبولا ، وهو ما كرسته الفقرة الأخيرة من نص المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 6616 تمثلت في:

- 1- يجب أن تكون البيانات المحررة على سند المعاملة واضحة لا تحتوي لا على شطب أو حشو يعذر فهمها.
- 2- يكون قانونيا إذا حرر استنادا إلى دفتر أرومات سواء على الورق أو في شكل إلكتروني غير مادي باللجوء إلى وسيلة الإعلام الآلي أو وسيلة اتصال معلوماتية.
- 3- يضم دفتر الأرومات سلسلة متواصلة وترتيبات زمنية من سندات المعاملات التجارية، ولا يمكن أن يشرع في استعمال دفتر جديد غلا بعد استكمال الدفتر السابق.
- 4- في حالة إلغاء سند المعاملة التجارية يجب أن يلغى بطريقة واضحة ومفهومة، إذ يجب أن تكتب كلمة ملغى على طول خط الزاوية وبحروف كبيرة وواضحة ومرئية، فلا يمكن قص ورقة السند المشطوب مثلا.

¹سلمى بقر وسامية حسين، الإلتزام بالفوترة كمبدأ الشفافية الممارسات التجارية، مجلة الدراسات الحقوقية، العدد 2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوقرة بومرداس، الجزائر سنة 2020، ص 121

² سلمى بقر، نفس المرجع ، ص 44.

مع الملاحظة أن المرسوم التنفيذي رقم 16-66 قد أورد نموذج عن أشكال سندات التجارية لكل فئة من الأعوان الاقتصاديين المعنية به الصيد الفلاحة، المهن والحرف.¹ على الرغم من وجود ترابط إجرائي بين الفاتورة وسند المعاملة التجارية، إلا أن المشرع وضع هذا النموذج الجديد من أشكال الفوترة تقتضيه المعاملات التجارية بهدف تسهيل الحركة التجارية والتنوع للعون الاقتصادي فيختار لضبط ممارساته التجارية على نحو مشروع وشفاف، إلا أنه يلاحظ عزوف البعض منهم خاصة المتعاملين في قطاع الفلاحة والصيد البحري عن التعامل بسند المعاملة التجارية، ظنا منهم أن الغرض من السند هو الرقابة الجبائية وهذا لعدم درايتهم الكافية بالمرسوم التنفيذي رقم 16-66 المنظم للسند.

الفرع الثاني: الوثائق البديلة المكرسة بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 05/468

تماشيا مع المتطلبات التي تستوجبها المعاملات التجارية الالكترونية، يمكن أن تقوم مقام الفاتورة الالكترونية واعتبارها بديلا لها ما جاء النص عليها من خلال المرسوم التنفيذي رقم 05-468 متى توافرت الشروط المحدد قانونا، وهي:

أولا - وصل التسليم وثيقة تجارية تقوم مقام الفاتورة الالكترونية

هي وثيقة يلجأ إليها العون الاقتصادي في المعاملات التجارية المتكررة والمنتظمة عند بيع السلع لنفس الزبون على أن تحرر فاتورة إجمالية شهرية تكون مراجعتها من قبل وثيقة وصل التسليم، هذا ما نصت عليه المادة 14 من المرسوم التنفيذي رقم 05-468، وأيضا الفقرة الأولى من نص المادة 11 من قانون رقم 04-02 ومن خلال هذه النصوص وما جاء النص عليه أيضا في المادتين 15 و 16 من المرسوم التنفيذي السابق ذكره اشترط المشرع ضوابط للتعامل بوصل التسليم كبديل للفاتورة

¹رويس فضيلة، شطابي حنان، مبدأ شفافية الممارسات التجارية، مذكرة ماستر في القانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 2019-2020، ص 55 56

الالكترونية¹ ، وهي أن تصدر هذه الوثيقة بشأن عقد البيع أو تكرار العملية التجارية مع نفس المستهلك ولم يشترط المشرع تعلقها بنفس السلع، كما يجب أن يحتوي وصل التسليم، على مجموعة من البيانات الضرورية تتمثل رقم وتاريخ المقرر المرخص إداريا باستعمال وصل التسليم، واسم ولقب ورقم بطاقة تعريف المسلم أو الناقل، إلى جانب البيانات الواجب توافرها في الفاتورة وجاء ذكرها في نص الفقرة الأولى من المادتين 3 و4 من المرسوم التنفيذي رقم 05-468. كما أن استعمال وصل التسليم يكون حكرا على الأعوان الاقتصاديين الذين تمنح لهم رخصة صريحة باستعمال وصل التسليم بموجب مقرر من الإدارة المكلفة بالتجارة وما يجب أن تتضمنه هذه الوثيقة - وصل التسليم - من بيانات قانونية عند تحريرها².

ثانيا : الفاتورة الإجمالية وثيقة تجارية تقوم مقام الفاتورة الالكترونية

عرفها الفقه³ على أنها فاتورة تلخص كل العمليات التجارية المنجزة خلال شهر و عليه هي وثيقة معين تكون مراجعتها وصولات التسليم المعينة تحرر مباشرة بعد انقضاء مدة شهر واحد". وثيقة يلتزم العون الاقتصادي بتحريرها تسمى بالفاتورة إجمالية لأنها تحرر شهريا تكون مراجعتها وصولات تسليم على أن تقيد عليها المبيعات التي أنجزت مع كل مستهلك خلال هذه الفترة، والمحرر مباشرة بعد انقضائها، ويجب أن تتضمن الفاتورة الإجمالية نفس البيانات التي يجب أن تتضمنها الفاتورة، وكذلك أرقام وتواريخ وصولات التسليم المحرر⁴.

ثالثا: سند التحويل مدى اعتباره بديلا للفاتورة الالكترونية

عندما يقوم العون الاقتصادي بنقل سلعة باتجاه وحداته للتخزين والتحويل والتعبئة أو التسويق بدون أن تتم عملية تجارية فإنه يتوجب أن يبرر حركة هذه المنتوجات بوثيقة

¹ خالد زاوي، التزامات التاجر الصفة التجارية السجل التجاري الدفاتر التجارية التزامات أخرى، دار الخلدونية، الجزائر 2016، ص 255.

² منير ميداوي، عائشة العروم، النظام القانوني للفاتورة، المرجع السابق، ص 36.

³ سلمى بقر، مرجع سابق، ص 47.

⁴ سلمى بقر، سامية حساين، الالتزام بالفوترة كمبدأ الشفافية الممارسات التجارية، ص 122

تجارية هي سند التحويل، وهو ما كرسه المشرع الجزائري من خلال نص المادة 11 في فقرتها الثالثة من قانون 04-02 المتعلق بقانون الممارسات التجارية وعليه فإن هذه الوثيقة لا تكيف قانونا أنها فاتورة ولا وصل تسليم، إنما التزام إجرائي لتبرير العون الاقتصادي عملية نقل وتحويل سلع من محله الى أحد وحداته بدون أي عملية تجاري.

بناء على ما سبق، راع المشرع من خلال قانون الممارسات التجارية بعض الظروف والأوضاع عندما نص على إمكانية استعاضة الفاتورة بوثائق أخرى حال توافر بعض الشروط المحددة قانونا من بينها - إلى جانب ما سبق ذكره - وصل الصندوق الذي لم يصدر بشأنه تنظيم بعد، وهناك أيضا من اعتبر سند التحويل المنصوص عليه في المادتين 12 و 13 من المرسوم التنفيذي رقم 05_468 من بدائل الفاتورة¹، وقد عارض فقه هذا الرأي على اعتبار أن سند التحويل لا يخص عملية تجارية إنما يتعلق بعملية بيع لسلمة أو خدمة بين عون اقتصادي ومستهلك أو بين عون اقتصادي وعون اقتصادي آخر، مثلما هو الحال في الفاتورة، وإنما هو مجرد وثيقة يبرر بها العون الاقتصادي تعامله التجاري فيما يخص حركة منتوجاته أو سلعه، لذلك فإن غياب الزامية تقديم الفاتورة في مثل هذه الحالة تفيد بالنتيجة غياب معاملة تجارية أصلا، لذلك استنتجت هذه الوثيقة واعتبارها بديلا للفاتورة الالكترونية².

سلمى بقار، سامية حساين نفس المرجع ، ص 121.

2 سلمى بقار، مرجع سابق، ص 45.

المبحث الثاني: الضرورة القانونية للتعامل بالفاتورة الالكترونية

بما أن التعامل بالفاتورة التزام قانوني ذا طابع إجرائي رتبته القانون في ذمة المتعامل الاقتصادي، والفوترة عملية تخضع في مسكها وتحريرها للنصوص القانونية والتنظيمية وإلا أصبحت من قبيل الفواتير غير النظامية الأمر الذي يجعلها مرفوضة عند التعامل بها أساساً نظراً لرفض صدق مضمونها ، لذلك اشترط المشرع الجزائري جملة من الشروط يجب توفرها الفاتورة، منها ما يرتبط بالبائع ومنه ما يتعلق بالمشتري، حتى ترتب آثارها القانونية، ومن ثم تستجمع الفاتورة شروط صحتها القانونية المطلوبة المنصوص عليها ضمن أحكام المرسوم التنفيذي رقم 05/468، كما أنها تتعامل في حدود مجال معين فيتحدد معها الأشخاص الملزمون بها، وهذا ما نصت عليه المادة الثالثة من نفس المرسوم. كما تتضح ضرورة التعامل بالفاتورة الالكترونية من خلال أن الالتزام بها يعمل على تحقيق مبدأ شفافية الممارسة التجارية الالكترونية، وهو ما يتجسد في أهمية التعامل بها كوثيقة تجارية تضمن الشفافية واثبات المعاملات التجارية. لذلك جاء تقسيم هذا المبحث إلى الشروط القانونية للفاتورة الالكترونية وهو موضوع المطلب الأول، على أن نخصص الالتزام بتسليم الفاتورة الالكترونية وهذا في المطلب الثاني.

المطلب الأول : شروط القانونية للفاتورة الالكترونية

في انتظار إرساء التنظيم الخاص بالفوترة الالكترونية المحدد لشروطها وشكلها، عموماً تخضع الفاتورة الالكترونية لنفس شروط تحرير الفاتورة النظامية، تطبيقاً لأحكام المادة 12 من القانون 2004 المحدد للقواعد المطبقة على الممارسات التجارية، وما تضمنه المرسوم التنفيذي رقم : 05-486 المحدد لهذه الشروط الواجب توافرها في الفواتير التي تسلم في عقود التجارة الالكترونية متى كان موضوعها عملية بيع تجارية، أو عقود استهلاك لسلع أو خدمات، إذ يشمل الاستهلاك في مجال التعامل الالكتروني كل من السلع والخدمات بصرف النظر عن طبيعتها كونها مادية أو معنوية، ويمتد وجوب توافر هذه الشروط نحو العقود الالكترونية الطويلة الأجل أو المؤجلة التنفيذ متى كان أحد أطرافها مستهلك الكتروني فلا يقتصر الأمر على العقود الالكترونية الفورية التنفيذ. وعليه نتطرق الشروط العامة الفاتورة الالكترونية وذلك في الفرع الأول، على أن نتناول الشروط الخاصة للفاتورة الالكترونية وذلك في (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الشروط العامة للفاتورة الالكترونية

إن شروط الفاتورة الالكترونية هي نفس العامة الشروط الفاتورة العادية المذكورة في المرسوم التنفيذي رقم 05/468، فنتناولها من خلال الشروط الموضوعية للفاتورة الالكترونية (أولا)، ثم التعرض إلى الشروط الشكلية للفاتورة الالكترونية (ثانيا).

أولا - الشروط الموضوعية للفاتورة الالكترونية

ترك المشرع أمر تقدير الشروط الموضوعية للقواعد العامة في القانون المدني، على اعتبار أن القانون رقم 02-04 لم يتعرض لها، إنما خص أحكامه بالتنظيم للشروط الشكلية الواجب توافرها في الفاتورة، وهو ما سيأتي تفصيله لاحقا.

وعليه وجب أن تنشأ الفاتورة بتحقيق شروط موضوعية عامة، تتمثل في شروط خصت التصرفات التي تصدر من طرف الأعوان الاقتصاديين، وهي الرضا والمحل والسبب، فنتناولهم تباعا.

الرضا: يعد تحرير الفاتورة تصرفا إراديا، وإذا كان البائع هو الذي يقوم بتحريرها بعد عملية البيع، أو قبل إرسال البضائع، وجب أن تكون الإرادة صادرة عن رضا سليم وخال من أي عيب من عيوب الإرادة، بحيث إذا أراد البائع تحرير فاتورة عن معاملة لم تتم، كانت هذه الفاتورة باطلة لعدم صحة الرضا، إما لعيب الإكراه أو لغلط توهمه البائع، أو نتيجة لتدليس¹

ب - المحل: يجب أن يكون محل الفاتورة مشروعاً معيناً أو قابل للتعيين، موجوداً أو قابل للوجود أي ما يثبت الوجود القانوني لشيء محل التعامل به من ساع أو خدمات، وهي محل التزام البائع بتقديمها أو تسليمها بضاعة مشروعة، والتزام المشتري بدفع الثمن.

ج السبب: يجب أن يكون سبب الفاتورة مشروعاً وغير مخالف للنظام العام والآداب العامة، فإذا كانت الفاتورة عكس ذلك، كأن يتم تحريرها وإعدادها بهدف الترويج للمخدرات، اعتبرت باطلة، ومن ثمة تفقد قيمتها القانونية كدليل تجاري، وعلى من يدعى عدم مشروعية السبب إثبات ما يدعيه بكافة طرق الإثبات²

ثانيا- الشروط الشكلية للفاتورة الالكترونية

الفاتورة هي سند تجاري يتولى المورد الالكتروني عب تقديمها للمستهلك محتفظاً بنسخ أخرى لنفسه، إلى جانب الشروط الموضوعية لا بد من أن تتوافر فيها شروط شكلية يراعيها عند إعدادها لها، أي وجوب أن تتضمن الفاتورة الالكترونية بيانات إجبارية وشكل محدد فرضها المشرع من خلال المرسوم التنفيذي رقم 05-468 كما بين شروط صلاحيتها، ليحدد بذلك ملامح الفاتورة الالكترونية، كذلك ما كرسه المرسوم التنفيذي رقم 16 - 66 من بيانات إلزامية وجب تضمينها في الوثيقة التي تقوم مقام الفاتورة محدداً بذلك نموذج إعدادها. أ . البيانات الواجب توافرها في الفاتورة الالكترونية هي تتعلق بمجموعة من البيانات فصل فيها المشرع الجزائي وقسمها إلى بيانات تتعلق بأطراف المعاملة التجارية وبيانات تتعلق

بموضوع وإجراءات تحرير الفاتورة فبالنسبة للبيانات الخاصة بأطراف المعاملة التجارية. المؤلف، أن المعاملة التجارية قد تكون بين متعاملين اقتصاديين أو متعامل

¹ نادية فوضيل، الأوراق التجارية كبديل للفاتورة في التشريع الجزائري، الطبعة 04 الجزائر، 2013، ص220.

² منير ميداوي، عائشة عروم، مرجع سابق ص32.

اقتصادي ومستهلك، وبهذا الصدد نصت المادة الثالثة من المرسوم التنفيذي رقم 05/468 على البيانات الخاصة بأطراف المعاملة التجارية حيث جاء النص في الفقرة الأولى من هذه المادة على بيانات متعلقة بالعمول الاقتصادي وهو البائع أو المورد الإلكتروني¹، وأخرى تعلقت بالمستهلك وهو المشتري وأخيرا المتعلقة بطبيعة المعاملة الإلكترونية.

1 البيانات المتعلقة بالمورد الإلكتروني : هي بيانات تناولها المشرع بالنص عليها صراحة من خلال نص المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 05-468 نستعرضها على نحو عام، بحيث إذا كان شخصا طبيعيا لا بد من ذكر اسمه ولقبه، أما الشخص المعنوي فيتم ذكر تسميته أو عنوانه التجاري، والعنوان ورقم الهاتف والفاكس الشكل القانوني لهذا العمول الاقتصادي وطبيعة نشاطه كونه تاجرا أو منتجا أو حرفيا أو مقدم خدمات، رأسمال الشركة عند الاقتضاء، ولأننا بصدد تحرير فاتورة الكترونية من البيانات الهامة وضرورية ذكر رقم القيد في السجل التجاري والموقع الإلكتروني وهي تعتبر من الشروط القانونية الشكلية لممارسة التجارة الإلكترونية، لذلك ادراجها في الفاتورة مهم²، كذلك رقم التعريف الإحصائي وبيانات أخرى تعلقت بطريقة الدفع وتاريخ تسديد قيمة الفاتورة، تاريخ تحريرها ورقم تسلسلها، طبيعة المنتج كونه سلعة تسميته وتبيان كميته ونوعه وسعر الوحدة دون المبيعة والحال نفسه إذا كان تأدية خدمة معينة، طبيعة الرسوم أو الحقوق أو المساهمات ونسبها المستحقة، السعر الاجمالي مع احتساب كل الرسوم محررا بالأرقام والحروف

2 - البيانات المتعلقة بالمشتري : تعرض إليها المشرع الجزائري بالتنظيم من خلال المرسوم التنفيذي رقم 05-468 مُعددا هذه البيانات الواجب توافرها في الفاتورة وهي اسم الشخص الطبيعي ولقبه وتسمية الشخص المعنوي أو عنوانه التجاري والشكل القانوني.

¹ أنظر المادة الثالثة من المرسوم التنفيذي رقم 05/468، مرجع سابق.

² أنظر نص المادة 08 من قانون رقم 05-18 المتعلق بالتجارة الإلكترونية، مرجع سابق

حيث فرض المشرع الجزائري على المورد الالكتروني حتى يباشر نشاط التجارة الالكترونية تسجيل نشاطه في السجل التجاري مع ضرورة نشره في موقع الكتروني أو صفحة الكترونية عبر الانترنت مستضاف في الجزائر بامتداد com.dz ومن ثم ايداع اسم نطاق نشاطه لدى مصالح المركز الوطني للسجل التجاري.

وطبيعة النشاط والعنوان ورقما الهاتف والفاكس، إلى جانب ضرورة ذكر العنوان الالكتروني ورقم القيد في السجل التجاري ورقم التعريف الإحصائي¹.

3 - بيانات خاصة بالمستهلك : يجب أن تحتوي الفاتورة على اسم المشتري ولقبه وعنوانه إذا كان مستهلكا . بحيث يُذكر اسم ولقب وعنوان المستهلك إذا كان شخص طبيعيا، وإذا كان شخصا معنويا خاصا فإنه يعتبر مستهلكا عندما يقوم باقتناء السلع والخدمات لغرض غير معني وفي هذه الحالة يجب ذكر اسمه والذي يختلف باختلاف طبيعة الشخص المعنوي².

4 -بيانات تعلقت بالمعاملة بالفاتورة الالكترونية : ولقد نصت المادة الثالثة من المرسوم التنفيذي 05/486 على بيانات المعاملة بالفاتورة الالكترونية من حيث طريقة الدفع وتاريخ تسديد الفاتورة و تاريخ تحرير الفاتورة ورقم تسلسلها وتسمية السلع المباعة وكميتها أو تأدية الخدمات المنجزة وسعر الوحدة دون الرسوم للسلع المباعة أو تأدية الخدمات المنجزة والسعر الإجمالي دون احتساب الرسوم للسلع المباعة أو تأدية الخدمات المنجزة. وطبيعة الرسوم أو الحقوق أو المساهمات ونسبها المستحقة حسب طبيعة المباعة أو تأدية الخدمات المنجزة. ولا يذكر الرسم على القيمة المضافة إذا كان المشتري معفى منه. والسعر الإجمالي مع احتساب كل الرسوم محرّرا بالأرقام والأحرف. كذلك البيانات المتعلقة بالسعر يجب أن تتضمن الفاتورة سعر السلع والخدمات المحددة أثناء انعقاد العقد، والسعر قد يكون إجمالي أو بحسب الوحدة أو صافي وهذه البيانات حددها المشرع.

5 - المعلومات الخاصة بالسلع والخدمات: يجب تسمية السلع المباعة وطنيتها أو تأدية الخدمات المنجزة وهذا يكون حسب النصوص التشريعية المعمول بها في هذا المجال كقانون العلامة وقانون تسمية المنشأ.

¹الفقرة الثانية من نص المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 05/468، مرجع سابق.

²الفقرة الثالثة من نص المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 05/468، مرجع سابق.

6- كتابة تاريخ الفاتورة: أهميته تظهر من أن كتابة التاريخ يبدأ منه حساب آجال الدفع ويساهم في معرفة آجال الدفع الممنوحة والتي يجب أن تكون مطابقة لشروط البيع.

ب . شكل الفاتورة الالكترونية

كرس المشرع الجزائري فكرة الفاتورة الالكترونية من خلال المرسوم التنفيذي رقم 05 - 468 المتعلق بتحديد شروط تحرير الفاتورة السالفة الذكر، بموجب نص المادة 11 الفقرة الأولى على أنه يسمح بتحرير الفاتورة وإرسالها عن طريق النقل الالكتروني، والذي يتمثل في نظام إرسال الفواتير المتضمن مجموع التجهيزات والأنظمة المعلوماتية التي تسمح لشخص أو أكثر بتبادل الفواتير عن بعد، كما تقضي هذه المادة بأنه ل يتم استعمال هذا الأسلوب وفقا للكيفيات والإجراءات المحددة بقرار مشترك بين الوزراء المكلفين بالتجارة والمالية والمواصلات السلوكية واللاسلكية، بالإضافة إلى ذلك جاءت الفقرة الثانية من نص المادة نصت المادة 04 من المرسوم التنفيذي المذكور أعلاه تنص على إمكانية تحرير الفاتورة إستنادا إلى دفتر فواتير غير مادي بالجوء إلى وسيلة الإعلام الآلي باستثناء إذا تعلق الأمر بتسوية النفقات العمومية فلا يمكن استعمال هذه الطريقة¹.

أما بالنسبة لوضع الختم وتوقيع الفاتورة في هذه الحالة يستحيل وضعه من الناحية العملية، فهنا من المفروض يعتد بالتوقيع الالكتروني الذي نص عليه المشرع الجزائري بموجب القانون رقم 15/04²، وضمان صدوره عن موقعه بموجب آلية التصديق الالكتروني التي يلتزم بموجبها مؤدي خدمة التصديق إصدار شهادة تؤكد صحة التوقيع تماشيا مع عصرنة الخدمة الإلكترونية، إلا أنه طبقا لنص المادة 04 المذكورة أعلاه استنتجت من الإلتزام الوارد فيها الأعوان الاقتصاديين الذين يمارسون نشاطات ذات مصلحة عمومية ويحررون عددا مهما من الفواتير إذ يرخص لهم الاحتفاظ بشكل الفاتورة التي يستعملونها.

¹ منير ميداوي عائشة عروم، مرجع سابق ص 29.

² القانون رقم: 02/04 المحدد لقواعد المطابقة على الممارسات التجارية، مرجع سابق.

الفرع الثاني: الشروط الخاصة بالفاتورة الالكترونية

بالرجوع إلى القواعد العامة نجد أن الفاتورة الالكترونية تشترط وجود الكتابة الالكترونية والتوقيع الالكتروني لتكون صحيحه، هذا ما جاء نصه في المادة 323 مكرر و 323 مكرر 1 من القانون المدني الجزائري التي نصت على إلزامية الكتابة الالكترونية، والمادة 327 على ضرورة التصديق من خلال التوقيع الالكتروني، وعليه نتطرق إلى شرط الكتابة الالكترونية (أولا)، ثم شرط التوقيع الالكتروني (ثانيا).

أولا - شرط الكتابة الالكترونية

لا بد من أن تستوفي الفاتورة الالكترونية هذا الشرط فتكتب الكترونيا.

أ - تعريف الكتابة الإلكترونية

لجأ المشرع الجزائري إلى عملية تطويع قواعد القانون المدني المتعلقة بالإثبات لتستوعب الرسائل والدعامات غير الورقية، فعرض إلى الكتابة الإلكترونية في المادة 323 مكرر، وكذا المادة 323 مكرر 1 من القانون رقم 05-10 المعدل للقانون المدني الجزائري، حيث نصت المادة 323 مكرر على أنه: " ينتج الإثبات بالكتابة من تسلسل حروف أو أوصاف أو أرقام أو أية علامات أو رموز ذات معنى مفهوم، مهما كانت الوسيلة التي تتضمنها وكذا طرق إرسالها.¹

كما اعترف بها بطريق غير مباشرة في القانون رقم 05-02 المؤرخ في 06/02/2005 المعدل والمتمم للقانون التجاري، حيث أجاز إمكانية التقديم المادي للسفحة للوفاء بأي وسيلة تبادل إلكترونية حسب نص المادة 414 من القانون التجاري، كما نص على إمكانية تقديم الشيك للوفاء بأية وسيلة تبادل إلكترونية يحددها التشريع والتنظيم المعمول بهما²،

¹ أنظر نص المادة 323 مكرر والمادة 323 مكرر 1 من القانون المدني الجزائري، المعدل والمتمم، مرجع سابق.

² أنظر نص المادة 414 من القانون التجاري المعدل والمتمم.

ونصت على بطاقات السحب الإلكتروني وبطاقات الدفع الإلكتروني في المواد 543 مكرر و 543 مكرر 01 من القانون التجاري الجزائري¹.

ب . خصائص الكتابة الالكترونية

تتميز الكتابة الالكترونية بخصائص نذكرها تباعا:

- السرية وضمن الأمن القانوني لها لأنها تكتب باللغة الحاسبة ومن ثمة لا يمكن معرفة مضمونها إلا من قبل المرسل أو المرسل إليه.
- عدم ظهور الكتابة الالكترونية إلا بواسطة الحاسوب، حيث تكتب الكتابة الإلكترونية بلغة الآلة ومن ثم لا يمكن أن تظهر بعين الناظر إلا بواسطة جهاز الحاسوب الذي يتمكن من قراءتها عن طريق معالجتها وتحويلها إلى كتابة بإحدى لغات الإنسان تعرض على شاشة الحاسوب.
- أن تكون غير تقليدية، بحيث اخراجها يكون الكتروني من وسائل الخزن بواسطة تقنيات متطورة، هذا ما أدى أدت إلى ظهور ما يسمى بالإثبات الإلكتروني، الذي احتل مكانا مهما في إبرام التصرفات القانونية التي تتم عن بعد ، مما دفع بعض التشريعات إلى الاعتراف بهذه الكتابة ومجاراتها بالكتابة العادية من حيث حجية بالإثبات تخفيضات تكاليف النقل والخزن إلى أقل حد ممكن.
- الوضوح والإتقان في طبيعة الكتابة لاستنادها على دعامة إلكترونية، مما يمكن من تصحيح الأخطاء التي تقع أثناء الكتابة، دون أن يترك التصحيح أثر يذكر على المحرر، فيساهم في
- ظهور المحرر الإلكتروني بشكل²

¹ أنظر نص المادة 543 من القانون التجاري المعدل والمتمم.

² حكيمة شيباني، دور الكتابة في العقد الإلكتروني، مذكرة ماستر، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2015/2016.

ج - شروط الكتابة الالكترونية

من المعروف في التشريعات المتعلقة بالمحركات الإلكترونية أنه حتى يكون للسند الحجية لا بد من أن تتوفر فيه الشروط التي تتطلبها المحركات العرفية التقليدية، وذلك لمحاولة الوصول إلى شروط أساسية يجب توافرها حتى تتمتع بالحجية القانونية في الإثبات، وهي:

1- أن يكون الدليل مكتوب

تثبيت الكتابة لبيانات التصرف أو صياغة ما تم الاتفاق عليه بين الأطراف مع تذييلها بالتوقيع سواء يدوي أو إلكتروني، إن اعتماد الأنظمة الإلكترونية أفرز لنا أنواع جديدة للكتابة كالبيانات المخزنة في البطاقات الإلكترونية، والبريد الإلكتروني والشيكات الإلكترونية، وغيرها فالتعدد في الكتابة يعتبر دليل حتى ولو لم يكن على دعامة مادية.

2 . أن تكون الكتابة الالكترونية مقروءة أو قابله للكتابة

أي دليل يقدم للاحتجاج به لا بد أن يكون واضحا ،ومفهوما ، وهو الشرط الذي ينطبق على الإشارات أو الأحرف أو الأرقام المستدل بها حتى يتمكن الغير من فهمها.

3 - ضرورة تعيين الأطراف

وهو الشرط الوارد في نص المادة 323 مكرر من القانون المدني الجزائري، مفاده أن يتم تعيين طرفي المحرر تعيينا كافيا وتمييزهم عن الغير من هنا يتبين لنا ما أفرزه التطور التقني من عديد الوسائل والحلول التي تلائم البيئة الإلكترونية كالتوقيع الإلكتروني المحمي.

4 - حفظ مضمون المحرر

القاعدة العامة أن الكتابة أو الدعامة الورقية تكفل حفظ اتفاق الأطراف بما تحمله من حقوق والتزامات سواء كانت أصل أو نسخة أو صورة النسخة على حد نص المشرع الجزائري، إلا أن هذا الدور لم يعد محتكرا على هذه الأخيرة بل حتى السجلات والمستندات

الإلكترونية، بل أصبحت تقوم بنفس الدور أي حفظ التصرفات القانونية والعودة إلى هذا السجل الإلكتروني في أي وقت وفي أي مكان¹.

د - حجية الكتابة الالكترونية

ساوى المشرع المدني الجزائري بين الكتابتين عندما نص من خلال المادة 323 مكرر 1 على أنه يعتبر الإثبات في الشكل الإلكتروني كالإثبات على الورق، بشرط إمكانية التأكد من هوية الشخص الذي أصدرها ، وأن تكون معده ومحفوظة في ظروف تضمن سلامتها. إلا أنه لم يوضح المشرع الجزائري فيما إذا كانت المساواة في محررات الرسمية أو العرفية، طالما أنه لم يعدل النصوص التي تشترط الرسمية في بعض التصرفات القانونية، هذا ما يفسر انه مازال يخضعها للقواعد التقليدية مما يجعلها تخرج من مجال الإثبات الإلكتروني.

ثانيا : التوقيع الالكتروني

نصت عليه المادة 327 المعدلة من القانون المدني الجزائري بأنه: "يعتبر العقد العرفي صادرا ممن كتبه أو وقعه أو وضع عليه بصمة إصبعه ما لم ينكر صراحة ما هو منسوب إليه، أما ورثته أو خلفه لا يطلب منهم الإنكار ويكفي أن يحلفوا يمينا بأنهم لا يعلمون أن الخط أو الإمضاء أو البصمة هو لمن تلقوا منه هذا الحق ويعتد بالتوقيع الإلكتروني" وفق الشروط المذكورة في مادة 323 مكرر أعلاه.

أ . تعريف التوقيع الالكتروني

هو تعبير شخص عن إرادته في الالتزام بتصرف قانوني معين وذلك عن طريق تكوينه لرموز سرية يعلمها هو وحده تسمح بتحديد هويته

¹ اغانم، ايمان حجية المحررات الالكترونية في الاثبات (دراسة تحليلية مذكرة ماستر ، تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مسيلة، سنة 2013. 2

² أنظر المادة 327 من القانون المدني الجزائري، مرجع سابق.

³ فطيمة الزهراء مصدق، التصديق الإلكتروني لحماية التوقيع، مجلة الدراسات والبحوث القانونية، المجلد 5، العدد 01.

اعترف المشرع الجزائري بحجية التوقيع الإلكتروني في الإثبات من خلال نص المادة 327 من القانون رقم 05/10 حين نصت على أنه : " ويعتد التوقيع الإلكتروني وفق الشروط المذكورة في المادة 323 مكرر 1 أعلاه.

تطرق المشرع الجزائري لتعريف التوقيع الإلكتروني من خلال قانون رقم: 15/04 المحدد لقواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين بأنه: بيانات في شكل الكتروني مرفقة أو مرتبطة منطقيا ببيانات الكترونية أخرى تستعمل كوسيلة توثيق. يتضح من خلال هذا النص أن المشرع الجزائري قد اعتمد في تعريفه للتوقيع الإلكتروني على أشكال وإجراءات إنشائه، وركز على أن تكون مرتبطا بما ورد في المحرر الإلكتروني الذي يجمله، كما أشار إلى الغرض الأساسي للتوقيع الإلكتروني الموقع الكترونيا من طرفه¹.

ب - شروط التوقيع الإلكتروني

- 1- أن يكون التوقيع مميزا لموقعه، حتى يقوم التوقيع بوظيفته في الإثبات لمضمون المحرر ، فيلزم أن يكون دالا على شخصية صاحبه ومميزا له عن غيره.
- 2- أن يكون التوقيع شخصيا²، أي صدوره وفقا للطريقة التي درج عليها الشخص عند إبداء موافقته وذلك بكتابة اسمه ولقبه كاملا ، أو الأحرف الأولى من الاسم واللقب، أو استخدام بصمة الأصبع أو الختم، كما يجب على الشخص أن يضع توقيعته بنفسه شخصيا، فإذا وقع المحرر شخص آخر فلا يعتد بهذا التوقيع ويقع باطلا، والسبب في ذلك أن العبرة بكون ذلك التوقيع مميزا لشخصية صاحبه ويعبر عن هويته وإرادته في الالتزام بمضمون السند.

¹منصور عز الدين، حجية التوقيع الإلكتروني في الإثبات، مذكرة ماستر تخصص قانون أعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة ، 2016/2015 ص 39 - 40

² محمد المرسي زهرة، الحماية المدنية للتجارة الإلكترونية (العقد الإلكتروني، الإثبات الإلكتروني، المستهلك الإلكتروني)، القاهرة، دار النهضة العربية، 2008، ص 20.

- 3- أن يترك أثراً مقروءاً، فالتوقيع شكل من أشكال الكتابة إذا تعينت فيه شروط خاصة بالكتابة، فيجب أن يكون مقروءاً، ولا يكون كذلك إلا إذا وضع على مستند مادي.
- 4- أن يكون متصلاً بالمرحور ، بحيث أن يكون التوقيع متضمناً في المرحور حيث يكون الاثنان كلاً لا يتجزأ ويكون بينهما رابط حقيقي.
- 5- يتم إنشاء التوقيع على المرحور الإلكتروني بواسطة آلية مؤمنة وما يميز التوقيع الإلكتروني عن التوقيع العادي هي أنه يتم إنشائه بواسطة آلية مؤمنة، ولقد عرف المشرع الجزائري الآلة على أنها جهاز أو برنامج معلوماتي معد لتطبيق بيانات إنشاء التوقيع الإلكتروني.²

الفرع الثاني: مجال تطبيق التزام الفاتورة الالكترونية

إن مجال التعامل بالفاتورة من حيث النشاط هو العمليات المتعلقة بالعقود، الاتفاقات، المفاوضات أو كل الأنشطة المتعلقة بتنفيذ نشاطات الإنتاج أو توزيع المنتوجات والخدمات أما من حيث الأشخاص فالمجال مفتوح أمام جميع الأعوان الاقتصاديين، وهذا ما يستخلص من نص المادة الثانية من المرسوم التنفيذي رقم 95-305 المؤرخ في 7 أكتوبر 1995 الذي يحدد كفيات تحرير الفاتورة الملغى بموجب المادة 20 من المرسوم التنفيذي 05

.468

تجدر الملاحظة أن نص المادة 10/3 من القانون رقم 04-02 التي تخص التعامل بالفاتورة مع المستهلك قد ذكرت نشاطات البيع دون أداء الخدمة³، على أنه "يجب أن يكون البيع للمستهلك محل وصل صندوق..." وكذلك الأمر بالنسبة للمادة الثانية من المرسوم التنفيذي 05-468 في فقرتها الثانية، والتي ذكرت البيع دون أداء الخدمة. وعليه نتطرق إلى مجال التعامل بالفاتورة الالكترونية من حيث الأشخاص المزمون بها (أولاً)، ثم التعرض إلى المجال الموضوعي للفاتورة الالكترونية.

¹ الورنس محمد عبيدات، إثبات المرحور الإلكتروني، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص 127.

² فطيمة الزهراء مصدق، المرجع السابق، ص 36 - 37.

كيموش نوال، المستهلك في إطار قانون الممارسات التجارية، مرجع سابق

أولاً - المجال الشخصي للتعامل بالفاتورة الالكترونية

إن الالتزام بتحرير الفاتورة وتسليمها يقع على عاتق العون الاقتصادي ويلزم المشتري بطلبها، بذلك نستنتج أن حدود التعامل بالفاتورة ينحصر إما بين متعاملين اقتصاديين (بائع ومشتري)، وإما بين متعامل اقتصادي وبين مشتري، هذا الأخير يقصد به المستهلك لا العون الاقتصادي.

أ. تعريف العون الاقتصادي

عرف المشرع الجزائري العون الاقتصادي في المادة 03 من القانون رقم 04-02 المتعلق بالقواعد المطبقة على الممارسات التجارية بأنه كل منتج أو تاجر أو حرفي أو مقدم خدمات أيا كانت صفته القانونية، يمارس نشاطه في الإطار المهني العادي أو بقصد تحقيق الغاية التي تأسس من أجلها¹، يفيد هذا التعريف أنه لاكتساب صفة العون الاقتصادي أو المحترف، ينبغي توافر الشروط القانونية اللازمة في الشخص والمتمثلة فيما يلي:

1- أن يكون الشخص منتج أو تاجر أو حرفي أو مقدم خدمات: نلاحظ أن المشرع لم يكتفي فقط بتحديد مفهوم العون الاقتصادي بل قام بتعداد بعض أنواع الأعوان الاقتصاديين أو المحترفين الذين يتواجدون في الميدان العملي وهم:²

1.1 المنتج: عرفه المشرع من خلال الأمر رقم 76-65 المتعلق بتسميات المنشأ بأنه كل مشغل لمنتجات طبيعة وكل زارع أو صانع ماهر أو صناعي، كما حُدّد مفهوم الإنتاج أي موضوع نشاط المنتج من خلال نص المادة 03 من قانون رقم: 09-03 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش بأنه " العمليات التي تتمثل في تربية المواشي وجمع المحصول والجني والصيد البحري والمعالجة والتصنيع والتحويل وتوضيب المنتج بما في ذلك تخزينه أثناء مرحلة تصنيعه وهذا قبل تسويقه الأول"، وبهذا يمكن تعريف المنتج بأنه شخص طبيعي

¹ منير ميداوي، عائشة العروم، مرجع سابق، ص 15 - 16.

²سويلم فضيلة، حماية المستهلك من الشروط التعسفية، مذكرة ماجستير تخصص قانون الأعمال المقارن، كلية الحقوق، جامعة وهران، 2010-2011، ص 48

أو معنوي يقوم بعملية الإنتاج سواء كان إنتاجا طبيعيا كتربية المواشي والصيد البحري أو صناعيا فيكون له دور تهيئتها وصناعتها وتوزيعها وتخزينها أثناء صنعها قبل أول تسويق لها.

2.2 - الحرفي: عرفته نص المادة 10/1 من الأمر رقم 01-96 المتعلق بالصناعة التقليدية والحرف، بأنه كل شخص طبيعي مسجل في سجل الصناعات التقليدية والحرف يمارس نشاطا تقليديا يثبت تأهिला ويتولى بنفسه مباشرة تنفيذ العمل وإدارة نشاطه وتسييره وتحمل مسؤوليته¹، فالقائم بالنشاط التقليدي قد يكون شخصا معنويا كتعاونية الصناعة التقليدية والحرف أو مقاولة الصناعة التقليدية والحرف.

3.3 التاجر : عرفته نص المادة الأولى من القانون التجاري بأنه " كل شخص طبيعي أو معنوي يباشر عملا تجاريا يتخذه مهنة معتادة له ما لم يقض القانون بخلاف ذلك

4.4 - العون الاقتصادي مقدم خدمة: كل شخص طبيعي أو معنوي يبذل مجهودا لأداء عمل أو منفعة لها قيمة اقتصادية ضمن إطار منظم وقابل للتقدير النقدي مع استبعاد تسليم المنتج، كما عرف المرسوم التنفيذي رقم 90-39 المتعلق برقابة الجودة وقمع الغش في مادته الثانية الخدمة بأنها كل مجهود يقدم ماعدا تسليم منتج ولو كان هذا التسليم ملحقا بالمجهود المقدم أو دعما له¹، وقد عرفتها المادة الثالثة من القانون رقم: 03-09 المتعلق بحماية المستهلك وقمع الغش، بأنها : كل عمل مقدم غير تسليم السلعة حتى لو كان هذا التسليم تابعا أو مدعما للخدمة المقدمة "

ب - أن يمارس نشاطه في الإطار المهني العادي

تعتبر ممارسة النشاط المهني عنصرا جوهريا في تحديد مفهوم المحترف أو العون الاقتصادي، وذلك على أن يتم ذلك في إطار مهنته المعتادة، أي طبقا للشروط التي

¹منير ميداوي عائشة العروم المرجع السابق، ص 16، 17.

تقتضيها كل مهنة، فإن كان تاجرا ينبغي أن تتوفر فيه شروط اكتساب هذه الصفة، وكذلك بالنسبة للحرفي والمنتج وغيرهم.

ويعرف النشاط المهني على أنه كل نشاط منظم يتم بهدف الإنتاج أو التوزيع أو أداء الخدمات، فهو يشمل مفهوم المشروع أو الاستغلال الاقتصادي أو المؤسسة الاقتصادية، وبذلك يستخلص بمفهوم المخالفة أن كل نشاط يدخل في مجال الإنتاج والتوزيع¹، ويخرج تقديم الخدمات من نطاق الاستهلاك².

ت - أن يقصد تحقيق الغاية من تأسيس من أجلها :

وهو الشخصي المعنوي الذي يقدم السلعة أو الخدمة، وبالتالي فالعون الاقتصادي قد يكون شخصا طبيعيا أو معنويا من بينها الشركات التي قد تمارس نشاطا مهنيا الذي تأسست من أجلها، وهذا ما يؤدي لعدم التكافؤ في العقود التي يبرمها مع المستهلك، وبذلك تلتزم هذه الأشخاص اتجاه المستهلك بنفس الالتزامات التي تقع على عاتق العون الاقتصادي الشخص الطبيعي.

كما تجدر الإشارة أن المرافق العامة ذات الطابع التجاري والصناعي هي حديثة النشأة، وتتميز بمزاولتها لنشاط شبيهه بنشاط الأفراد، كما أنها تتنافس معهم وتتمتع بالصفة التجارية، وتخضع في علاقاتها مع الغير لأحكام القانون التجاري، أما من حيث انتظامها ومن حيث مساواة المنتفعين أمامهم فهي تبقى مرافق عامة تخضع للقانون العام وتعتبر تلك المتعلقة منها بقطاعات غير إستراتيجية شركات تجارية خاضعة للقانون التجاري. أما بالنسبة للمرافق الإدارية فيتم تحديد الطبيعة الإدارية طبقا للمعيار العضوي فإذا كانت الهيئات العمومية تهدف لتحقيق الربح فهي ذات طابع تجاري أو صناعي، أما إذا

¹ ازهره علاوي، الفاتورة وسيلة شفافية المعاملات التجارية، مذكرة ماجستير في القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران 2013، 2012، ص 18

² زهرة علاوي، نفس المرجع، ص 19.

كانت ترمي لتحقيق المنفعة العامة فهي هيئات عمومية إدارية هذا ما جاءت به نص المادة 800 من قانون الإجراءات الإدارية والمدنية.

ثانيا: المجال الموضوعي للتعامل بالفاتورة الالكترونية

جاء في نص المادة 10 بموجب تعديلها في القانون رقم: 10-06 المعدل والمتمم للقانون رقم: 04-02 بأنه يجب أن يكون بيع للسلع أو تأدية خدمات بين الأعوان الاقتصاديين ممارسين للنشاطات المذكورة في المادة 02 أعلاهم مصحوبا بفاتورة..."، وقد جاءت المادة كقاعدة بدون استثناء على خلفية تعديل المادة 02 بموجب القانون رقم (10-06) والتي تضمنت توسيع نطاق الممارسات التجارية، فكل ما تم إدراجه ضمن المادة 02 من نشاطات تجارية تخضع للفوترة سواء كان العقد بيعا أو تأدية خدمات وتتمثل هذه النشاطات وفقا لما جاء في المادة 02 المعدلة كما يليك نشاطات الإنتاج بما فيها النشاطات الفلاحية وتربية المواشي.¹ نشاطات التوزيع ومنها تلك التي يقوم بها مستوردو السلع لإعادة بيعها على حالها والوكلاء ووسطاء بيع المواشي وبائعو اللحوم بالجملة.

نشاطات الخدمات والصناعات التقليدية والصيد البحري.²

كما تجدر الإشارة إلى أن الإستيراد والتصدير هو نوع من المعاملات ذات الطابع دولي كون أحد عناصره أجنبي، وبالتالي على الطرف الخاضع للقانون الداخلي أن يطلب من البائع تسليم الفاتورة له إن كان مستوردا ويلتزم بتحريرها أن كان مصدر، وقد أعطيت لهذه الوثيقة صفة العالمية بموجب المادة 28 من اتفاقية الإتحاد الأوروبي التي تنص على أن قواعد الفاتورة لا تعرقل سير المعاملات التجارية الدولية طالما تطبق بنفس القواعد المعمول بها.³

¹ أحمد مريشة، المرجع السابق، ص ص 52-53

² نفس المرجع، ص 53.

³ منير ميداوي، عائشة العروم، المرجع السابق، ص 22

المطلب الثاني :الالتزام بتسليم الفاتورة الالكترونية

تظهر أهمية الالتزام بالفاتورة من خلال ما تحويه من بيانات تعمل على إضفاء صفة الشفافية في المعاملات التجارية بالإضافة إلى الدور في إثبات الممارسات التجارية. وعليه نتطرق إلى أهمية الفاتورة الالكترونية لما تضيفه من الشفافية على الممارسات التجارية الالكترونية وذلك في الفرع الأول، ثم التعرض إلى الفاتورة الالكترونية معيار شفافية الممارسات التجارية الالكترونية وهو موضوع (الفرع الثاني).

الفرع الأول: أهمية الفاتورة الالكترونية

ألزم المشرع الجزائري المورد بتقديم الفاتورة الالكترونية، كما أوجب المستهلك بطلبها لحماية حقوق كلا الطرفين نتناول بالبحث في أهمية إعداد وتحرير الفاتورة (أولاً)، ثم التعرض إلى دور الفاتورة في إثبات المعاملات التجارية (ثانياً).

أولاً: أهمية إعداد وتحرير الفاتورة

تظهر أهمية الالتزام بإعداد الفاتورة وتحريرها من خلال ما تحويه من بيانات تعمل على إضفاء عنصر الشفافية في المعاملات التجارية بالإضافة إلى دورها في إثبات الممارسات التجارية.

أ - إضفاء صفة الشفافية على المعاملات التجارية

بلا شك أن الفاتورة المحررة والمسلمة بطريقة قانونية تقوم بإضفاء الشفافية على المعاملات التجارية، حيث تعطي الفواتير صورة حقيقية وواقعية للمعاملات التجارية، كما يعتمد عليها عند القيام بالتحقيق.

1 . في حالة التعبير عن الوضعية الحقيقية والواقعية للمعاملات التجارية

تعبر الفواتير عن الصورة الحقيقية للعقد المبرم بين البائع والمستهلك، وهو ما يجعلها وسيلة للوقوف على مدى احترام العون الإقتصادي للالتزامات المفروضة عليه اتجاه

المستهلك و الاعوان الاقتصاديين الاخرين كما يمكن نظام الفوترة الدول من أخذ صورة واقعية حول حجم المبادلات الاقتصادية وطبيعتها وتوجهاتها واتخاذ السياسة المناسبة على ضوء تقييم ودراسة ما توفره من معطيات¹ وهو نفس الدور الذي يلعبه سند المعاملة التجارية المنصوص عليه في المرسوم التنفيذي رقم 16-66 الذي يضمن بدور الشفافية في المعاملات بكل صدق ونزاهة².

2 . في مجال الرقابة على الأنشطة التجارية

تقوم الفاتورة بدورها في تمكين الدولة من مراقبة الأنشطة التجارية والاقتصادية، فضلا عن الدور الذي تلعبه في مراقبة مدى احترام قواعد المستهلك والمنافسة، فإنها تخول لكل من إدارة الضرائب والجمارك تحديد مستحققاتها، كما تعتبر من الوسائل الأساسية التي يعتمد عليها في التحقيقات القضائية أو التي تجريها هيئات مختصة كمجلس المحاسبة ومجلس المنافسة.

وهو ما نصت عليه المادة 13 من قانون رقم 04-02 التي اعتبرت الفاتورة وسيلة إثبات ودليل، مع وجوب الإلتزام بتقديمها من طرف المشتري أو البائع للموظفين المؤهلين بمراقبة الأنشطة التجارية ، عند أول طلب أو في أجل تحدده الإدارة، كما أنها تمكن الهيئات المعنية من تتبع المنتوجات ومصدرها ومواطن توزيعها واستهلاكها وهو ما يسهل إجراء التحقيقات المتعلقة بها أو مصدرها ؛ أي التحكم في قنوات التسويق التجارية من الإنتاج إلى الإستهلاك، ومعرفة الكميات المباعة والأسعار المطبقة للمنتجات والمواد المعنية.

¹ أحمد خديجي قواعد الممارسات التجارية في القانون الجزائري، أطروحة دكتوراه، علوم في القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعه الحاج لخضر باتنة، سنة 2016، ص 61.

² بن عمورة عائشة، الفوترة ودورها في تكريس نزاهة وشفافية المعاملات التجارية في القانون الجزائري، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، مجلد 06 ، العدد 02، 2021، ص 13.

ثانيا : دور الفاتورة الإلكترونية كوسيلة للإعلام وكأداة للإثبات

للفاتورة دور هام في نطاق الممارسات التجارية، سواء بالنسبة للأعوان الاقتصاديين أو المستهلكين، وحتى السلطات العامة التي تمارس دور الرقابة على هذه الممارسات.

أ . الفاتورة وسيلة إثبات :

لم ينص القانون المتعلق بالقواعد المطبقة على الممارسات التجارية والمرسوم التنفيذي رقم 05/468 الذي يحدد شروط تحرير الفاتورة على أن الفاتورة تعتبر أداة إثبات، ولكن بالرجوع للقانون التجاري فالفاتورة لا تعتبر فقط وسيلة محاسبية، بل تعتبر كذلك وسيلة إثبات ذات العلاقة بين الطرفين هذا ما كرسه القانون التجاري في المادة 30 منه والتي تنص على أنه يثبت كل عقد تجاري ب سند رسمي سند عرفي- فاتورة مقبولة بالرسائل - بدفاتر الطرفين...¹.

طبقا للنص القانوني السابق كرس المشرع الجزائري مبدأ حرية الإثبات في المواد التجارية، عكس ما هو الحال في المواد المدنية التي تتطلب الرسمية، حيث أدرجت المادة السابقة " فاتورة مقبولة " في المرتبة الثالثة بعد المحررات الرسمية والمحررات العرفية، وهي فكرة أكدها المشرع التجاري بتعديله للقانون التجاري بموجب المرسوم التشريعي المؤرخ في 25 أبريل 1993 الذي يعدل ويتمم القانون التجاري وهذا في نص المادة 216 حيث تنص على أنه يمكن أن تفتح كذلك التسوية القضائية أو الإفلاس بناء على الدائن بالحضور كيفما كانت طبيعة دينه ، ولا سيما ذلك الدين الناتج عن فاتورة قابلة للدفع في أجل محدد" ،² هذا يعني أن القانون وضع شرط لقبولها كوسيلة إثبات، في حالة عدم استيفاء الشروط تستبعد ولا تستخدم بل تنتج عن عدم توفر الشروط جزاء عدم الفوترة. بذلك نصل

¹ القانون رقم 05/02 المؤرخ في 06 فبراير 2005 ، المعدل والمتمم للأمر 75/59 المتضمن للقانون التجاري المؤرخ في 26/09/1975 ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 11 مؤرخة في 09/02/2005.

² المرسوم التشريعي رقم 93-08 مؤرخ في ذي القعدة عام 1993، يعدل ويتمم الأمر رقم 75-9 المؤرخ في 26 سبتمبر سنة 1975 المتضمن القانون التجاري.

إلى أن الفاتورة الالكترونية آلية تقنية والتزام إجرائي من شأنها إضفاء الشفافية على الممارسات التجارية لما تحمله من أهمية ومكانة في التجارة الالكترونية.

ب - الفاتورة وسيلة محاسبية ورقابية

فرض المشرع على كل تاجر تسجيل معاملاته التجارية في الدفتر اليومي، هذا ما جاء نصه في المادة الثالثة من القانون التجاري التي تشترط الاحتفاظ بكل الوثائق من أجل مراجعتها، الفاتورة من بين هذه الوثائق، لما تؤديه من دور أساسي في القيام بالعمليات المحاسبية للأنشطة الممارسة من طرف التاجر.

لذلك يقع على عاتقه واجب التسجيل في الدفتر اليومي طبقا للمادة 09 من القانون التجاري والتي تشترط الاحتفاظ بكل الوثائق من بينها الفاتورة التي يمكن بواسطتها مراجعة تلك العمليات الحسابية كما أنها تمكن المستهلك من معرفة المصاريف التي تم تقديمها أو التي سيقدمها للحصول على السلع أو الخدمات، وتفرض المادة 27 من نفس القانون على التاجر أن يقيد رقم التسجيل في السجل التجاري ومقر المحكمة التي سجل فيها كل الوثائق في عنوان فواتيره أو طلباته.¹

إضافة إلى تمكينها للأعوان المكلفين بالرقابة من مراقبة العمليات التجارية والمعاملات لتنظيم السوق من جهة، ولضمان حق الخزينة من الضرائب المفروضة على الأعوان الاقتصاديين من جهة أخرى، كما تعتبر وسيلة لمحاربة المخالفات الجنائية وخاصة بعد تقويم الرسم على القيمة المضافة.²

ج - الفاتورة وسيلة إعلام للمستهلك الإلكتروني:

تحمي الفاتورة المستهلك الإلكتروني في إطار التجارة الالكترونية، كونها وسيلة لإعلام الغير، حيث تقوم بإعلام المستهلك الإلكتروني بهوية المورد الإلكتروني،³ وإعلامه بالأسعار

¹نجيبة لطاش، مبدأ شفافية في قانون المنافسة بالجزائر، مذكرة ماجستير ، قانون أعمال، كلية الحقوق، بن عكنون جامعة الجزائر ، سنة 2003-2004، ص 44.

² نوال كيموش، حماية المستهلك في إطار قانون الممارسات التجارية، مذكرة ماجستير ، قانون خاص، كلية الحقوق، جامعة الجزائر بن يوسف بن خدة، 2010-2011، ص 55

³ عائشة بوعزم، فعاليات الفاتورة في إطار الممارسات التجارية الالكترونية على ضوء التشريع الجزائري، مجلة القانون العقاري والبيئة، المجلد 09 ، العدد 02، 2020، ص 05.

والتعريفات¹، كما تعلمه أيضا بشروط البيع ومميزات السلع أو الخدمة²، وقد سبق الإشارة إلى البيانات المتعلقة بكل بهذه العناصر محل الإعلام، عندما تطرقنا إلى شروط الشكلية لتحرير الفاتورة من حيث البيانات الواجب توافرها لقبولها، قانونا كونها تحمي المصالح المادية (المالية) للمستهلك الإلكتروني.

الفرع الثاني: الفاتورة معيار شفافية الممارسات التجارية الالكترونية

تعتبر الفاتورة أو ما يقوم مقامها معيار يستند عليه لتحقيق الشفافية وهو ما يظهر في علاقة الأعوان الاقتصاديين فيما بينهم.

أولا- تحقيق شفافية المعاملات التجارية ونزاهتها في إطار علاقة الأعوان الاقتصاديين فيما بينهم

إن التزام الأعوان الاقتصاديين بالتعامل بالفاتورة الالكترونية خطوة تسمح بشفافية المعاملات التجارية، حيث تكمن الشفافية في حماية حقوق الأعوان الاقتصاديين من خلال معرفة حقوقهم، ودورها في إعلام المستهلك عن كافة التحصيلات والبيانات. قد يتعامل عون اقتصادي مع عون اقتصادي آخر في معاملة تجارية ما، لذا فهو ملزم بالتعامل بالفواتير وتسليمها للعون الاقتصادي بخصوص كل بيع لسلعة أو تأدية لخدمة، والمشرع من خلال نص المادة 10 من القانون رقم 02/04 يبين أن أصل التعامل بين الأعوان الاقتصادية يكون مصحوبا بفاتورة حيث يلتزم البائع بتسليمها، والمشتري له الحق في المطالبة بها هذا ما كرسته نص المادة 02 من المرسوم التنفيذي 05-468. إلى جانب أهمية الفاتورة في المجال الجبائي، فإنها تضمن للأعوان الاقتصاديين إعلاما لازما حول الأسعار في فترة ما بعد انعقاد العقد، وبالتالي يسمح بالالتزام بتحرير

¹ انظر المواد 1،7،8،9،3 من المرسوم التنفيذي 05-468، مرجع سابق.

² انظر نصوص المواد 3 و 1 من المرسوم التنفيذي رقم 05-468، مرجع سابق.

الفاتورة عند المعاملات التجارية وتسليمها إلى العون الاقتصادي من التحقق في أي منع قانوني لعملية البيع بالخسارة أو ما يتعلق بأجال الدفع¹.

ثانيا : تحقيق شفافية المعاملات التجارية ونزاهتها في إطار علاقة العون الاقتصادي بالمستهلك

إن طلب الفاتورة من قبل المستهلك يعد إجباريا ، كونها وسيلة ضمان لحقوقه وحقوق العون الاقتصادي على حد سواء، لكن المشرع الجزائري ترك إرادة الخيار في المطالبة بالفاتورة من عدمه للمستهلك² ، فالفاتورة جد مهمة أثناء المعاملات التجارية لما تتبعها من

أثار لاسيما في مجال التسليم والضمان وكذلك ضمان تقديم خدمات ما بعد البيع، عند طلب المستهلك للفاتورة، فإنه يتعرف على كل المعلومات الخاصة بالعون الاقتصادي، وكذا العملية التجارية من تاريخها والكمية المكونة لها والسعر والتخفيضات والرسوم وغيرها، هذا ما يؤكد أن وضوح المعاملة التجارية من شأنها تكريس مبدأ شفافية هذا التعامل . أما الذي لا يطلبها إما جهلا منه أو إهمالا منه أو حتى الذي لا يراها مهمة فقد فوت على نفسه دليل إثبات المعاملات التجارية³.

¹بن عمورة عائشة، المرجع السابق ص 15

² أمينة حمزة وسمية بن عمارة، مخالفات قواعد شفافية الممارسات التجارية، مذكرة ماستر ، تخصص قانون أعمال، قسم العلوم القانونية والإدارية كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945 ،قالمة 2015/2016، ص 55.

³بن عمورة عائشة، المرجع السابق، ص 16.

ملخص الفصل الأول ماهية التعامل بالفاتورة الالكترونية

تعتبر الفاتورة أحد الوسائل المعتمد عليها في القانون رقم: 04-02 لتحقيق مبدأ شفافية الممارسات التجارية، وأيضا وثيقة تجارية والتزام إجرائي ضروري في عالم التجارة الالكترونية الذي يمتاز بالسرعة في إنجاز المعاملات والتي تصدر في شكل كتابة الكترونية مدعمة ببيانات معينة بمناسبة عملية بيع أو أداء خدمة، والتي تثبت وجود عملية تجارية الكترونية. لا يقف دورها الهام في الممارسات التجارية عند حد ضبط وتنظيم العلاقة التجارية بين الأعوان الاقتصاديين أو المستهلكين، إنما تمتد لتكون أداة توضع لدى السلطات العامة تمارس من خلالها دور الرقابة على كل نشاط تجاري لتنظيم السوق من جهة ولضمان حق الخزينة من جهة أخرى.

خلصنا أيضا إلى وجوب أن تتوافر فيها الشروط القانونية للتعامل بها وهي ما تشكل ضوابط التعامل بالفاتورة أي خضوعها لأحكام من حيث الإعداد لها ثم تحريرها من هنا تظهر أيضا أهميتها كونها أداة إعلام للمستهلك من خلال البيانات الواردة فيها، كما تعتبر وسيلة إثبات للعلاقات القانونية التجارية التي تنشأ بين العون الاقتصادي والمشتري سواء كان هذا الأخير مستهلكا أو عونا اقتصاديا.

ولأن إعداد الفواتير الخاصة بعمليات البيع أو تأدية الخدمات من الوسائل الهامة المجسدة لشفافية المعاملات التجارية لهذا أقر المشرع بالفاتورة وأوجد وثائق تجارية تقوم مقامها لما يقتضي الأمر ذلك محددًا لها قانونا البدائل في حالات معينة، هذا ما يؤكد إلزامية التعامل سواء بين الأعوان الاقتصاديين وفي علاقاتهم بالمستهلكين.

الفصل الثاني

الآثار القانونية المترتبة على الزامية التعامل بالفاتورة الالكترونية

الآثار القانونية المترتبة على إلزامية التعامل بالفاتورة الالكترونية:

إذا كان التعامل بالفاتورة الإلكترونية يترتب مجموعة من الالتزامات شأنها شأن الفاتورة العادية على عاتق المورد الإلكتروني فإنه يشكل أي خرق للقواعد المطبقة على الممارسات التجارية إخلال بالالتزامات القانونية وعقدية مفروضة على العون الاقتصادي سواء كانت هذه العلاقة بينه وبين عون اقتصادي آخر أو كانت بينه وبين المستهلك. ولأن المسألة تتعلق بإخلال بالالتزام تعاقدي، فإن الجزاءات المدنية المعروفة في نظرية العقد يمكن أن تلعب دوراً في توفير جزء من الحماية لهذه الالتزامات، لكن أثبت الواقع عدم كفاية الجزاءات المدنية، فلجأ المشرع إلى أسلوب التجريم بموجب القانون رقم 04-02، حيث أضيف على خرق القواعد المطبقة على الممارسات التجارية صفة التجريم من جهة، ومن جهة أخرى اتجه إلى فرض بعض الجزاءات الإدارية أيضاً وكلها تصب في هدف واحد هو فرض حماية واسعة لدائرة النشاط التجاري من كل مساس بالقواعد المنظمة لهذه الدائرة. بذلك كرسها المشرع لحماية وضمان نزاهة وشفافية الممارسات التجارية، وتتنوع بين جزاءات مدنية، وأخرى ذات طابع إداري، فتمتد وتشمل جزاءات ذات طابع جنائي. فجاءت هذه الجزاءات بمثابة ضمانات عدم احترام ضوابط التعامل بالفاتورة فنعرض إليها من خلال البحث عن الآثار القانونية المترتبة على مخالفة قواعد أحكام الفاتورة الإلكترونية وذلك في المبحث الأول، على أن نتناول الآثار المترتبة على عدم التعامل بالفاتورة الإلكترونية من خلال المبحث الثاني.

المبحث الأول : الآثار القانونية المترتبة على مخالفة أحكام التعامل بالفاتورة الالكترونية

يكون الالتزام بالتعامل بالفاتورة الإلكترونية على عاتق الموردين الإلكترونيين فيتم تحريرها إلزاميا بينهما ، وتكون مطابقة للشروط القانونية. إلا أن المورد الإلكتروني قد يلجأ إلى أساليب غير قانونية في شأن ممارسة نشاطه، كأن يقوم بتحرير فاتورة الكترونية غير مطابقة أو تكون مزورة، أة فاتورة مجاملة وقد تصل به إلى عدم الفوترة.

لضمان حسن احترام قواعد وأحكام الفوترة فقد أحاطها المشرع الجزائري بنصوص وقائية ووقائية وأخرى عقابية لكل مخالفة ترتكب نتيجة الخروج عن الأحكام أو الإخلال بالضوابط القانونية لإعداد الفاتورة وتحريرها حيث اعتمد المشرع على أسلوب الجزاء ليضمن احترام تلك القواعد القانونية مما يكرس فعالية الفاتورة في تحقيق شفافية الممارسات التجارية.

يمكن أن يتخذ فعل الإخلال بشروط تحرير الفاتورة عدة صور، لذلك نتعرض صور الفواتير المخالفة للتشريع لأحكام الفاتورة الإلكترونية وذلك في المطلب الأول، بينما نتعرض إلى الفواتير الغير نظامية المستحدثة في الممارسات التجارية وذلك في المطلب الثاني، وصولا إلى ما رتبته المشرع الجزائري من جزاءات في مواجهة كل مورد الكتروني خالف الضوابط القانونية لإعداد الفاتورة الإلكترونية وعدم مطابقتها للأوضاع القانونية المنصوص عنها وذلك في المطلب الثالث.

المطلب الأول : صور مخالفة أحكام إعداد وتحرير الفاتورة الالكترونية

يمكن تنظيم الفواتير المخالفة التي تخرق الأحكام التشريعية والتنظيمية إلى فرعين حيث نتعرض إلى الفواتير الغير مطابقة والبيع بدون فوترة في الفرع الأول) بينما نتطرق إلى الفواتير المزورة والوهمية وذلك في (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الفواتير المخالفة للتشريع والتنظيم المعمول به

إن التحايل الذي يقوم به بعض الأعوان الاقتصاديين من استعمال فواتير غير مطابقة أو حتى القيام بمعاملات البيع بدون استعمال الفاتورة تجعله مرتكبا لمخالفات إصدار فاتورة غير قانونية فتأخذ هذه الفواتير تسميات تبعا للمخالفة، ونفصل أكثر في هذه المخالفات فتكون البداية مع الفواتير الغير مطابقة (أولا) ، ثم نتطرق إلى البيع بدون فاتورة أو عدم الفوترة (ثانيا).

أولا: الفواتير الغير مطابقة

في حالة ترك أحد الشروط اللازمة لتحرير الفاتورة الإلكترونية كإغفال بيان من البيانات القانونية أو عدم التوقيع والتأريخ وغيرها، تسمى هذه الفاتورة ناقصة أو غير مطابقة لإكتشاف نقص في البيانات الشكلية، غير أن النقص في المضمون الناتج عن عدم تدوين كل العمليات أو الإدراج الجزئي لها يتطلب إجراء تحقيق في المضمون والتأكد من مدى صحتها، وليس تحقيق شكلي خارجي¹

تطبيقا لأحكام المادة 34 من القانون رقم 02-04 كل فاتورة غير مطابقة هي تلك التي تخالف أحكام المادة 12 من قانون رقم 02-04 والفاتورة الغير مطابقة يجب أن لا

¹ ابن عروم عائشة، مرجع سابق، ص7.

تكون عدم مطابقتها الاسم أو العنوان أو البائع أو المشتري ، وكذا رقم تعريفه الجبائي والعنوان والكمية والاسم الدقيق وسعر الوحدة من غير الرسوم أو الخدمات المقدمة حسب المادة 34 من القانون رقم 02-04- لأنه عدم ذكره هذه البيانات يعد عدم الفوترة، وليس فاتورة غير مطابقة¹ ، وينطبق ذلك على الفاتورة أو بدائلها من سند تحويل أو وصل التسليم وكذا الفاتورة الإجمالية² .

أن إلزام العون الإقتصادي بمطابقة بياناته لما ورد في المعاملة تسمح لنا بمعرفة الأسعار الحقيقية ومدى إمكانية وقوع اتفاق البائع مع المشتري من أجل التحايل على الزبائن. إذ قد يتم البيع بسعر أعلى، ثم يدون سعر أقل في الفاتورة، فمثل هذه الفواتير غير مطابقة لا تعبر عن حقيقة السعر، إنما عدم توافق البيانات الموجودة في الفاتورة أو في أحد بدائلها مع ما ورد في القانون، وعليه إذ تبينت هذه المخالفة تعتبر الفاتورة غير قانونية تستوجب الجزاء³ .

ثانيا : عدم الفوترة

يعد البيع بدون فاتورة من المخالفات الشائعة لدى المتعاملين الإقتصاديين، فلا يكلف المعنى عناء تحريرها ناقصة أو التزوير في بياناتها أو الإغفال العمدي أو عن طريق الخطأ في نحو عملية بصفة كلية أو جزئية بل لا يتم التعامل بها بالأساس⁴ . ويكون البيع بدون فاتورة في عقد بيع سلع أو عقد أو أداء خدمات بين الأعوان الإقتصاديين الممارسين لنشاطات الإنتاج والتوزيع والخدمات الصناعية والبحرية التي تتم بدون فاتورة أو إحدى بدائلها وإمتناع العون الإقتصادي عن تقديم الفاتورة رغم طلبها كذلك عدم حيازة العون الإقتصادي لسند التحويل الخاص بالسلع التي ليست محل معاملات

¹ انظر نص المادة 12 و 34 من القانون رقم 02-04، مرجع سابق.

² بن عروم عائشة، مرجع سابق، ص 8.

³ منير ميداوي، عائشة العروم، مرجع سابق، ص 45.

⁴ بن عروم عائشة، مرجع سابق، ص 8.

تجارية، وعدم تحرير أو تسليم وصل التسليم في المعاملات التجارية المتكررة وأيضا عدم حيازة أو تحرير أو تسليم الفاتورة الإجمالية أو عدم تقديمها للموظفين المؤهلين قانونا عند طلبها¹.

فالفواتير التي تكتب بدون ذكر البيانات الأساسية (إسم والعنوان الإجتماعي للبائع والمشتري، رقم التعريف الجبائي والعنوان الكمية والإسم الدقيق للمنتج أو الخدمة، سعر الوحدة من غير الرسوم للمنتج أو الخدمة فإنها تعتبر عدم فواترة، فعدم الفواترة هو ما نصت عليها المادة 33 من القانون رقم 02-04 وأعتبرت كل مخالفة لأحكام المواد 10، 11، 13، منه².

الفرع الثاني: الفاتورة المزورة

هي من الفواتير التي تؤدي إلى ختامة المعاملات التجارية وإخفاء شروطها الحقيقية، يمكن تعريفها على أنها الفاتورة التي تم إعدادها دون الشروع في أي عملية تسليم أو أداء خدمة بغرض القيام بما يلي :

تخفيض قواعد فرض الضريبة بالنسبة لمختلف الضرائب والرسوم.

إخفاء بعض عمليات ونقل وتبييض رؤوس الأموال.

إختلاس أموال من الأصول وتمويل عمليات غير قانونية أو قانونية.

الإستفادة من بعض الإمتيازات كالحق في الحسم في مجال الرسم على القيمة المضافة. الحصول على قروض لدى المؤسسات المصرفية بغية تمويل المشاريع.³

وبالنظر من زاوية قانون الضرائب والرسوم المماثلة لقانون الرسوم على رقم الأعمال وأيضا قانون الإجراءات الجبائية، نجد أنه هنالك ممارسات تدليسية موضوعها الفاتورة

¹منير ميداوي العروم عائشة، مرجع سابق، ص 46.

² أنظر المواد 10، 11، 13 من القانون رقم: 02-04، مرجع سابق.

³ بساس أحمد و دوة محمد، دراسة تحليلية لتأثير الفواتير الوهمية والمزورة والمجاملة على التصريحات الضريبية بالجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية جامعة قصدي مرياح ورقلة، المجلد 10 ، العدد 01، 2021، ص 49.

وتشكل ماديا جريمة الغش الضريبي، حيث أن المشرع الجزائري لم يعرف عبارة الغش الضريبي بل اكتفى بذكر صور ركنه المادي من خلال مجموعة من النصوص القانونية أوردها على سبيل المثال لا الحصر، بناءا عليها يمكن تعريف جريمة الغش الضريبي التي تتمثل في حالة من التملص أو محاولة التملص، كليا أو جزئيا باللجوء للممارسات تدليسية للوعاء، في إقرار وعاء أي ضريبية أو حق أو رسم يخضع له الشخص أو تصنيفه أو تحصيله¹.

وبالتالي فإن عملية تزوير الفاتورة هو تدوين بيانات بخلاف ما هو عليه في الحقيقة، وتمويل الباطل بما يوهم أنه على حق، في هذا العدد فقد حرصت الجهات المعنية بالفاتورة على ضرورة التعامل كل الأعوان الإقتصاديين بها أو بما يقوم مقامها، حتى يتمكن معرفة مسار السلع والخدمات في السوق والتحديد الحقيقي للوعاء الضريبي كل ذلك من أجل حماية الاقتصاد الوطني من النزيف الذي يتعرض له من جراء هذه الممارسة الخطيرة.

المطلب الثاني : الفواتير غير النظامية المستحدثة في الممارسات التجارية

أقررت الحياة التجارية في الواقع العملي نوعين من الفواتير غير نظامية، تتمثل في الفواتير الصورية وفواتير المجاملة، ومن ثم نتعرض إلى الصورة الأولى وهي الفاتورة الوهمية أو الصورية وذلك في الفرع الأول، بينما نتناول الصورة الثانية المعبرة عن مخالفة أحكام الفاتورة وهي فاتورة المجاملة وهذا في (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الفاتورة الوهمية أو الصورية

يسمح القانون الجبائي للعون الاقتصادي القيام بخصم الأعباء والتكاليف من الأرباح الخاضعة للضريبة لكن بشرط أن تكون هاته الأعباء متعلقة بممارسة نشاط المؤسسة

¹ منير ميداوي، العروم عائشة، مرجع سابق، ص 48.

ومدعمة بوثائق تبريرية وأن تكون في حدود السقف حتى لا يبالغ فيها فإذا لم تكن كذلك فإنها تثير شكوكا تؤدي بمصلحة الضرائب إلى البحث والتحري فيها لأنه كثيرا ما يلجأ العون الاقتصادي إلى إدخال نفقات ولو وهمية من أجل تخفيض الربح الخاضع للضريبة، تعتبر فاتورة وهمية كل فاتورة حررت من طرف عون اقتصادي آخر وهمي لا وجود له ضمن قائمة المتعاملين الاقتصاديين المسجلين في السجل التجاري¹ ، ومن بين الأساليب المتبعة كصورة من صور الفواتير الوهمية وهي تسجيل مرتبات عمال وهميين في دفاتر المحاسبة وذلك بصفة صورية أي شكلية فقط، إدراج أجور باهضة لفائدة موظفين لا يقومون في الحقيقة بأي نشاط يتناسب مع أجورهم ، تسجيل مصاريف السفر إلى الخارج على أساس أنها تتعلق بمهمة في إطار مهام المؤسسة، تسجيل تكاليف إصلاح وصيانة السيارات باسم المؤسسة وهي في الواقع تستعمل لأغراض شخصية².

الفرع الثاني: الفاتورة الإجمالية

يقصد بها القيام بالتلاعب بالفاتورة أو إخفاء لهوية وعنوان المومنين أو الزبائن، أو القبول الطوعي لإستعمال هوية مزورة أو إسم مستعارن وذلك بهدف خفض مبلغ الضرائب الواجب دخلها، وكذا إختلاس أموال مؤسسة أو أموال شخص ما وإستعمالها لإغراض مختلفة، وتمثل فاتورة المجاملة عملية شراء أو بيع أو أداء خدمة حقيقية.

تتمثل فاتورة المجاملة في الإرادة المستحبة لتأدية خدمة ، لذلك تعد فواتير المجاملة من أحسن نماذج الفواتير الغير نظامية المستحدثة، فهي فاتورة عكس فاتورة المزورة التي تحرر مخالفة حقيقية بحيث يقدم الشخص فاتورة يلعب فيها دور البائع أو المشتري، ولكن في

¹ والي نادية، الفاتورة كوسيلة لإضفاء شفافية الممارسات التجارية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة البويرة، 2016، ص 7.

² بساس أحمد ودوة محمد، دراسة تحليلية لتأثير الفواتير الوهمية والمزورة والمجاملة على التصريحات الضريبية بالجزائر، مرجع سابق، ص 49.

حقيقة الأمر لا يوجد لا عملية بيع ولا شراء، إذ حررت فقط من أجل إنقاص من قيمة رقم الأعمال أو الزيادة في المصاريف للإستفادة من تخفيض رقم الأعمال¹.

المطلب الثالث : العقوبات المترتبة على مخالفة أحكام الفاتورة الالكترونية

تطبيقا لأحكام القانون رقمك 04/02 وفيما يتعلق بالجزاءات المطبقة على العون الاقتصادي المخالف للالتزام بالفوترة جراء التحايل الذي قام به تجاه المستهلك قرر المشرع فرض عدة عقوبات منها الأصلية والتكميلية. حيث نتعرض للعقوبات الأصلية وهذا في (الفرع الأول)، ثم البحث في العقوبات التكميلية من خلال (الفرع الثاني).

الفرع الأول: العقوبات الأصلية

سن المشرع من خلال القانون رقم: 04/02 على عقوبة عدم مطابقة الفاتورة من طرف العون الاقتصادي من خلال نص المادة 34 من القانون السالف الذكر على غرامة مالية

وهي العقوبة الأصلية التي تستلزم توفر الصور التالية:

عدم تطابق المعلومات الخاصة بالعون الاقتصادي البائع أو مقدم الخدمة

عدم تطابق المعلومات الخاصة بالمستهلك

عدم تطابق المعلومات الخاصة بالعون الاقتصادي المشتري

عدم احترام الشكلية

عدم احترام العناصر الموضوعية المنصوصة في المادتين 07 و08 من المرسوم التنفيذي

05-468

¹ابن زيدان زوينة، الفاتورة آلية لحماية الاقتصاد الوطني، مجلة صوت القانون، جامعة الجزائر، المجلد السادس، العدد 02 نوفمبر 2019، ص 470.

غياب الختم أو التوقيع باستثناء الأعوان الاقتصاديين الذين يمارسون نشاطات ذات مصلحة عمومية الذين يحررون عدد مهم من الفواتير يستحيل معه مراعاة الشروط الواردة في المادة 04 من المرسوم التنفيذي 05-468¹.

إذن عدم مطابقة الفاتورة في مضمونها للقوانين والأنظمة من حيث البيانات الواجب توفرها في الفاتورة والتي ذكرناها، وتنطبق هذه الصور حتى على بدائل الفاتورة. دون أن ننسى ذكر الشرط المذكور في نص المادة 34 من القانون رقم: 02-04 والمتمثل في أن لا تمس عدم المطابقة الاسم أو العنوان الاجتماعي للبائع أو المشتري وكذا رقم تعريفه الجبائي والعنوان والكمية والاسم الدقيق وسعر الوحدة من غير الرسوم للمنتوجات المباعة أو الخدمات المطبقة، حيث يعتبر عدم ذكرها في الفاتورة هو عدم الفوترة²، التي تنص عليها في نص المادة 33 من القانون 02-04 لأنها خالفت الأحكام الواردة في نص المواد 10،11،13 من هذا القانون وعقوبتها المالية 80 بالمئة من المبلغ الذي كان يجب فوترته مهما كانت قيمتها³، وليست عدم مطابقة الفاتورة للأنظمة والقوانين.

حيث تنص المادة 34 من القانون 02-04 على الغرامة المالية التي تقدر من عشرة آلاف 10.000 دينار إلى خمسين ألف 50.000 دينار، وفي الحالة العود يتم تفعيل المادة من نفس القانون.

الفرع الثاني : العقوبات التكميلية

أولا - الحجز

ويمكن أن يكون الحجز عيني أو اعتباري، حيث يقصد بالحجز العيني كل حجز مادي للسلع، يمكن حجز السلع حماية للمستهلك من المخالفات الصادرة من العون الاقتصادي في

¹ انظر نص المادة 04 من المرسوم التنفيذي رقم 05-468، مرجع سابق.

² انظر نص المادة 34 من القانون رقم 102-04 مرجع سابق.

³ انظر نص المادة 33 من القانون رقم 102-04 مرجع سابق.

إطار الممارسة لمهنته. وقد أقر القانون للأعوان المؤهلين حجز السلع والعتاد المستعمل في ارتكابها مخالفة لعدم الفوترة ومخالفة الفوترة غير المطابقة لأحكام الحجز العيني أو الاعتباري وهذا تطبيقاً لنص المادة 39 من القانون 04-02 المعدل والمتمم حيث أنه هذا التعديل تم إزالة اللبس بخصوص مكان تواجد السلع خاصة بعد إبرام عقد البيع. فأصبح الحجز يقرر أياً كان مكان وجود هذه السلع، ذلك من أجل احترام حقوق الغير حسن النية خاصة بموجب المالك الجديد الذي لم يشارك في المخالفة أو كان عالماً بها. فتقوم الإدارة بمجر وصفي وكمي لهوية السلع خاصة بقيمتها الحقيقية ويعتمد في ذلك على قاعدة سعر البيع الذي يطبقه المخالف حسب آخر فاتورة أو السعر الحقيقي للسوق، فيحرر محضر الحجز وفقاً للمرسوم التنفيذي رقم 05-472 فتقدر حسب قيمتها التجارية الحقيقية على أساس سعر البيع المطبق من طرف مرتكب المخالفة على أساس آخر فواتير المتعلقة بنفس المواد أو المواد المماثلة وفي حالة عدم وجود ذلك يتم اللجوء إلى سعر السوق الحقيقي¹. أما الحجز الاعتباري فيعرف بأنه كل حجز يتعلق بسلع لا يمكن مرتكب المخالفة أن يقدمها لسبب ما².

ثانياً - المصادرة

تتعلق بسلع كانت موضوع حجز، ما، تسلم هذه المواد أو السلع إلى إدارة أملاك الدولة التي تقوم ببيعها وفق الشروط محددة، وحينما يحكم القاضي بالمصادرة يصبح مبلغ بيع السلع المحجوزة مكتسباً للخزينة العمومية.

ثالثاً - غلق المحلات

غلق المحل لممارسة النشاط الاقتصادي تعتبر عقوبة استثنائية على العون الاقتصادي فيمكن للوالي المختص إقليمياً أن يتخذ قرار غلق المحل لمدة أقصاها سنتين يوماً وهذا تطبيقاً

¹ ابن زيدان زوينة، مرجع سابق، ص 471 .

² سلمى بقار و سامية حساين، مرجع سابق، ص 130.

لنص المادة 46 من قانون 04-02 المعدل والمتمم، ولقد تم تمديد المدة التي كانت تقدر ب 30 يوما وفي اعتقادنا أن تشديد على الأعوان بضرورة الالتزام بالفوترة وهذا لما لها من أهمية مباشرة في إمكانية مراقبة السلع والخدمات التي تطرح في السوق مع إمكانية الوصول إلى التحديد الحقيقي لوعاء الضريبي وكل ذلك ينصب لحماية الاقتصاد الوطني¹.

رابعاً - نشر الحكم

يمكن أن يصدر الأمر بالنشر من الوالي المختص إقليمياً وكذا القاضي الذي فصل في قضية العون الاقتصادي المخالف لأحكام الفاتورة نشر الحكم بهذا الشكل يمس بأحد عناصر العون الاقتصادي وسمعته ومركزه التجاري وهذا ينعكس سلباً على ثقة المستهلكين فيه فيمتنع عن التعامل معه وهذا يؤثر مباشرة في نشاطه الاقتصادي الذي يركز على السمعة والزيائن ووضعها تحت الحراسة القضائية على النشاط الذي أدى إلى الجريمة.

المبحث الثاني : الآثار القانونية المترتبة على عدم التعامل بالفاتورة الالكترونية

اعتبرت المحكمة العليا عدم التعامل بالفاتورة جريمة من جرائم التهريب في حالة حيازة بضاعة دون تبريرها بمستندات عبر كامل الإقليم الجمركي في اجتهادها رقم 287833 بتاريخ 06/04/2004² كما تعتبر جريمة عدم التعامل بالفاتورة من جرائم الجنحة وركنها المعنوي مفترض وقائم ، وعليه نص المشرع عقوبات لهذه الجريمة في القانون الجبائي وقانون العقوبات. ولتسوية المنازعات التجارية جعل المصالحة كآلية اختيارية. وعليه نتطرق

¹بن زيدان زوبينة، المرجع السابق، ص 472.

²قرار رقم: 287833 ، بتاريخ 06/04/004 الصادر عن غرفة الجنح والمخالفات المحكمة العليا، المجلة القضائية الديوان الوطني للأشغال التربوية، عدد 02، 2006، ص 481.

للعقوبات المسلطة على الاخلال بالالتزام بتحريير الفاتورة وهذا في المطلب الأول، ثم التعرض إلى إجراء المصالحة كوسيلة لتسوية المنازعات التجارية وهذا في المطلب الثاني.

المطلب الأول: العقوبات المسلطة على الاخلال بالالتزام بتحريير الفاتورة

تحريير الفاتورة ملزم على كل عون اقتصادي وعلى المستهلك طلبها إذا لم يتم تقديمها له، لحماية حقوقه والحصول على شفافية الممارسة التجارية، وعدم القيام بها أثناء الممارسة تعتبر جريمة يعاقب عليها القانون، نظم المشرع عقوباتها في القانون الجنائي وقانون العقوبات، لذلك نتناول العقوبات المقررة في القانون الجنائي وذلك في (الفرع الأول)، على أن نتناول العقوبات المقررة في قانون العقوبات وهذا في الفرع الثاني)، وصولاً إلى العقوبات التقنية المستحدثة في قانون التجارة الالكترونية وهو موضوع (الفرع الثالث).

الفرع الأول: العقوبات المقررة في القانون الجنائي

عدم التزام العون الاقتصادي بالفاتورة قصد تحديد الوعاء الضريبي بصفة صحيحة، يؤدي إلى إلحاق ضرر بالاقتصاد وزيادة العشوائية في السوق وعدم جلب جاذبية للاستثمار مع إضعاف القدرة التنافسية. لذلك عمد المشرع إلى إصدار جملة من النصوص القانونية، من أجل إلزام هذا العون على ضرورة التعامل بالفاتورة وفي حالة مخالفة ذلك وجب عليه جملة من العقوبات والفاتورة المزورة وفاتورة المجاملة تطبيق عليها غرامة جيبائية تساوي 50 بالمائة من قيمتها وذلك طبقاً لأحكام المادة 65 من القانون رقم 2-02-11 وهذا حسب المادة 04 من القرار الصادر من الوزير المالية المؤرخ في 01 أوت 2013 بالرجوع إلى نص المادة 65 المذكورة أعلاه نجد أن المشرع فرض العقوبات في حالة عدم الفوترة أو عدم تقديمها عند مطالبتها وفي آخر فقرة منها نصت أن كيفيات تطبيق هذه المادة تكون عن

طريق تنظيم

من خلال النصين السابقين نتساءل هل يعتبر عدم الفوترة أو عدم تقديمها بمثابة الفاتورة المزورة لأن القرار الوزاري قد استند على هذه المادة عند تحديد الغرامة. كما نصت المادة 5 من القرار المذكور سابقا أن تطبيقا لنص المادة 219 مكرر من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة¹ يترتب على إعداد الفواتير المزورة أو فواتير المجاملة استرجاع مبالغ الرسم التي كان مفروض تسديدها و الموافقة للتخفيض المطبق في مجال الرسم على النشاط المهني ". إن هذا النص سقطت فيه كلمة "إعادة" حيث في النص الأصلي لقانون الضرائب جاء إعادة استرجاع مبالغ الرسم".

كما نصت المادة 303 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة فضلا على العقوبات الجبائية ،² يعاقب كل من يحاول التملص من دفع الضريبة عن طريق أعمال تدليسية كتحرير الفواتير الوهمية أو الفواتير المزيفة والمنصوص عليها في المادة 24 من القانون 04-02³ والعقوبة المقررة في المادة أعلاه تشمل الحبس من شهرين إلى عشر سنوات مع غرامات مالية متفاوتة القيمة وفي حالة العودة في غضون 5 سنوات تضاعف العقوبة.

الفرع الثاني : العقوبات المقررة في قانون العقوبات

تعتبر الفاتورة الأداة الفعالة لتجسيد شفافية المعاملات التجارية التي تسمح للأعوان الاقتصاديين أولا بمراقبة تنفيذ التزاماتهم التعاقدية والسبيل الأحسن لتحديد الوعاء الضريبي. الأصل أن مخالفة القواعد المطبقة على الممارسات التجارية معاقبتها يكون بموجب فرض غرامة مالية، إلا أن في حالات معينة قد يتصف الفعل بجريمة وإذا توفرت فيه العناصر المكونة لها يتم توقيع العقوبات طبقا لقانون العقوبات.

¹ انظر نص المادة 209 من قانون الضرائب، نقلا عن عائشة بوعزم، مرجع سابق.

² انظر نص المادة 303 من المرجع السابق.

³ انظر نص المادة 24 من القانون رقم 04-02، مرجع سابق.

وعليه خلافا لأحكام القانون رقم 04-2002 المحدد لقواعد الممارسات التجارية فإن القانون رقم 18-5- الملتهق بالتجارة الإلكترونية قد ألزم المورد الإلكتروني بتحرير الفاتورة وتسليمها للمستهلك الإلكتروني حتى وإن لم يطلبها، إذن هو إلزام إجرائي وجوبي يرتب قيام مسؤوليته القانونية، وبهذا الصدد كانت الإحالة من المشرع بموجب نص المادة 44 من قانون - متى خالف المورد الإلكتروني أحكام نص المادة 20 من قانون التجارة الإلكترونية - إلى العقوبات المنصوص عليها في القانون رقم: 04-02 خاصة ما جاء نصه في المواد 33 و34 ، عندما نصت على عقوبة عدم الفوترة بغرامة بنسبة 80 % من المبلغ الذي كان يجب فوترته مهما بلغت قيمته¹.

أما بالنسبة لمخالفة المورد الإلكتروني أحكام التعامل بالفاتورة وصدور فاتورة غير مطابقة وتعامل على أساسها يترتب عليها تغريمه بمبلغ مالي من 10,000 دج إلى 50,000 دج، وهي العقوبة المقررة بموجب أحكام رقم : 04-02 المتعلقة بقانون الممارسات

التجارية وتخص الفاتورة غير المطابقة المخالفة لأحكام نص المادة 12 من هذا القانون. ونظرا لما تلعبه الفاتورة في تكريس شفافية الممارسات التجارية متى تم إعدادها وتحريرها وفقا للضوابط القانونية فهي تساهم في ضبط السوق من أي إخلال تبعا للمعاملة التجارية في تكريس شفافية هذا النشاط المبرمة، كما أنها تساهم في التحصيل الضريبي للدولة، هذا الأخير تعاني منه الدول والجزائر نتيجة غياب تداول هذه الوثيقة خاصة بين المورد والمستهلك من جهة، أو تقديمها في غير حقيقتها عند التعامل بها بين المتعاملين الاقتصاديين، ونتج عنه ما يسمى بظواهر التهرب الضريب المشار إليها في وقت سابق، والتي تسعى الدولة إلى مكافحتها ومنع استفحال هذه الجريمة وفرض التعامل بالفاتورة،

¹دريس كمال فتحي و مرغني حيزوم بدر الدين، مسؤولية المورد الإلكتروني - دراسة اقتصادية وقانونية، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 19، العدد 03 2019، ص 10.

فكان النص لتشريع خاص بمكافحة جريمة المضاربة غير المشروعة وهو القانون رقم: 21-15 المتعلق بمكافحة جريمة المضاربة غير المشروعة المؤرخ في 28 ديسمبر 2021¹ ، وإذا كان التدخل الجنائي في مجال الأعمال وضبط السوق غير محبذ، إلا أن ظهور بعض هذه الممارسات التجارية ذات الطابع الاحتكاري والتدليس يستوجب معه تدخل للأمن الاقتصادي، من هذا الجانب تظهر الأهمية الاقتصادية للفاتورة في تحديد الضريبة من أجل اتساع دائرة الالتزام الضريبي ومن ثم انخفاض حجم التهرب الضريبي، بذلك تحتل مكانة هامة في العلاقات التجارية والمالية.

الفرع الثالث : العقوبات التكميلية التقنية المستحدثة بقانون التجارة الالكترونية²

أقر القانون رقم 18-2015 المتعلق بالتجارة الالكترونية عقوبات تقنية من نوع خاص تعد خروجاً عن القواعد العامة المنصوص عنها في قانون العقوبات كونها تتم وتنفذ بالوسائل الإلكترونية عن طريق وسيط يتمثل في مركز البحث العملي والتقني وذلك نظراً لتحكمه في تكنولوجيات الإعلام والاتصال وهي:

غلق الموقع الإلكتروني للمورد الإلكتروني بأمر من القاضي متى أخل بالتزاماته وخالف الأحكام المعمول بها في مجال التجارة الالكترونية ومنها التعامل بالفاتورة الالكترونية كالالتزام إجباري . وتكون مدة الغلق متراوحة بين 1 شهر إلى 6 شهور هذا ما كرسه المشرع من خلال المادتين 37 و 38 نتيجة مخالفة أحكام المادتين 03 و 05 من القانون نفسه. تعليق الموقع الخاص بالمورد الإلكتروني الذي يتقدم من خلاله بعرضه التجاري الإلكتروني مقترحاً بذلك توفير سلع وتأدية خدمات الكترونية عبر اتصال الكتروني إخلاله بشرط

¹ القانون رقم 21-2015 المؤرخ في 28/12/2021 المتعلق بمكافحة جريمة المضاربة غير المشروعة، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية عدد 99 المؤرخة في 29/12/2021

²تم الإشارة إليها: حزام فتيحة خصوصية مسؤولية المورد الالكتروني في ظل القانون 18-05 المتعلق بالتجارة الالكترونية، مجلة الدراسات القانونية صادرة عن مخبر السيادة لعولمة، جامعة يحي فارس بالمدينة، المجلد 07، العدد الثاني، جوان، 2021، ص ص 59 - 62.

التسجيل المسبق في السجل التجاري، هذا ماجاء في أحكام نص المادة 42 فقرة 2 من القانون 18-2015 بحيث يبقى الموقع معلقا إلى غاية تسوسة المورد الالكتروني وضعيته القانونية وهو التسجيل متحصلا بذلك على رقم القيد في هذا السجل، وهو أحد البيانات ألزم المشرع إدراجها في الفاتورة لأهميته في تكريس شفافية الممارسة التجارية. طبقا لنص المادة 43 من قانون 18-05 رتب المشرع على عدم قيام المورد الالكتروني بإجراءات التسجيل الضرورية في السجل التجاري على نحو يسبق ممارسته للتجارة لأنها شرط لذلك، جزاء خاص وهو تعرضه لتعليق تسجيل أسماء النطاق تباشره هيئة مؤهلة لمنح أسماء النطاق في الجزائر بناء على قرار وزاري ولكن تحت طائلة عقوبة غلق الموقع الالكتروني قد يتم تعليق تسجيل أسماء النطاق للمورد الالكتروني بشكل تحفظي لمدة لا تتجاوز 30 يوما، هي عقوبة إدارية أكثر منها جزائية لأنها صادرة مصلحة إدارية تابعة لمصالح مركز البحث العلمي وتقني¹.

المطلب الثاني : المصالحة كآلية لتسوية نزاعات الممارسات التجارية الالكترونية

قد يُتابع المورد الإلكتروني قضائيا إذا اكتشفت التحقيقات الصادرة من المصالح المعنية عدم التزامه بالفاتورة، إلا أنه في حالات أخرى قد يتم اللجوء إلى الحل الودي لتسوية القضاية المرتكبة في هذا الجانب، وهو إجراء المصالحة كوسيلة بديلة لضبط مجال الممارسات والتحول من سلطة قضائية إلى سلطة إدارية².

نظرا للكّم الهائل من المخالفات التي يرتكبها الأعوان الاقتصاديين مخالفة وخرقا للأحكام الواردة في القانون رقم 04-02، أوجد المشرع الجزائري آلية المصالحة كوسيلة

¹دريس كمال فتحي ومرغني حيزوم بدر الدين، المرجع السابق، 07.

²عميرات عادل، المسؤولية القانونية للعون الاقتصادي، أطروحة دكتوراه في الحقوق تخصص قانون خاص، كلية الحقوق، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، 2015 - 2016، ص407.

ودية لتخفيف عبء تراكم القضايا على المحاكم، وفي نفس الوقت يتم تحصيل إيرادات هامة للخزينة العامة من جراء إجراء المصالحة من اختصاص المدير الولائي المكلف بالتجارة، بمقتضاها يمكن الوصول إلى تسوية ودية مع المخالف دون اللجوء إلى القضاء صاحب الاختصاص الأصيل. وعليه نتعرض الى مفهوم المصالحة في(الفرع الأول)، على أن نتطرق لأثارها القانونية من خلال (الفرع الثاني).

الفرع الأول: مفهوم المصالحة

أولاً: تعريف المصالحة

هي إجراء يمكن من خلاله أن يجنب العون الاقتصادي المخالف للقانون المتابعة القضائية بأن يلجأ للحل الودي بينه وبين الإدارة بعيداً عن رقابة القضاء¹.

يتوقف إجراء المصالحة على توفر شروط شكلية وأخرى موضوعية وفقاً للمادة 60 من القانون رقم 04-02 المعدل والمتمم.

حيث تتمثل الشروط الموضوعية في أن يكون المجرم المرتكب من قبل المخالفة مما يجوز فيه المصالحة وفقاً للمادة 60 من القانون السالف الذكر، وبالتالي الجرائم المسموح بها إجراء المصالحة فقط التي لا تتجاوز مقدار الغرامة 3000000 دج. فعدم الفوترة مخالفة التي تجوز فيها المصالحة الجزائية وذلك من خلال المواد 10 و 11 و 13 المنصوص عليها والمعاقب عليها في المادة 33 وغرامتها 80% من المبلغ الذي يجب فوترته وعليه يجب أن يقل مبلغ الغرامة عن 3000000 دج حتى تجوز فيه المصالحة².

أما بالنسبة للشروط الشكلية وهو ما أجازته المادة 61 للعون الاقتصادي معارضة الغرامة في أجل 8 أيام ابتداء من تاريخ تسليم محضر المخالفة، في حالة قبول المصالحة

¹ والي نادية، مرجع سابق، ص 624.

² مسمة مونية، المصالحة الجزائية في مادة الممارسات التجارية، مذكرة ماجستير، تخصص القانون العام للأعمال، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحيى - جيجل 2010-2011 ص 35.

يستفيد العون من تخفيض 20 بالمئة من مبلغ المكتسبة، وفي حالة عدم دفع المبلغ في اجل 45 يوما من تاريخ الموافقة على مصالحة يحال الملف إلى الجهة القضائية المختصة.

ثانيا- الجهة المختصة بإجراء المصالحة

وضع قانون مستحق مالي يتحدد على أساسه الجهة المختصة بإجراء المصالحة، فالمدير الولائي المكلف بالتجارة يختص بإجراء المصالحة، إذ المخالفة تقل أو تساوي مبلغ 1000000 دج المحدد في المحضر الرسمي المحرر من قبل الأعوان المؤهلون قانونا بإجراء التحقيق والمعينة.

إذا كانت الممارسات التجارية تفوقها غرامتها 1000000 دج وتقل عن 3000000 دج الوزير المكلف بالتجارة هو المختص قانونا بمنح المصالحة، إذا كان مبلغ الغرامة يزيد عن 3000000 دج، فلا يجوز المصالحة في هاته الحالة وبحال المحضر مباشرة إلى الجهة القضائية المختصة¹.

ثالثا - الإجراءات الإدارية

أما بالنسبة للإجراءات الإدارية للمصالحة أن اقتراح المصالحة يكون من طرف الإدارة حيث تقترح الإدارة المختصة على مرتكب المخالفة غرامة مالية صلح في حدود العقوبات المالية المنصوص عليها في القانون ويتم تحديدها من قبل المدير الولائي المكلف بالتجارة أو الوزير المكلف بالتجارة كل في حدود اختصاصه بناء على المحضر المعد من طرف الموظفين المؤهلين وهذا ما نصت عليه المادة 56 من القانون 04/02 المتعلق بالقواعد المطبقة على الممارسات التجارية².

والي نادية، المرجع السابق، ص 696 . 2 انظر نص المادة 56 من القانون رقم 04-02، مرجع سابق.

لعقوبات المقترحة من طرف الموظفين الذين حرروا المحضر عندما يمكن أن تعاقب المخالفة بغرامة المصالحة¹.

وتسديد مبلغ غرامة الصلح يكون عند تلقي المورد الإلكتروني أمر بالدفع يتعين عليه القيام بالدفع في أجل أقصاه 45 يوما من تاريخ تبليغه بالأمر، أمام مصلحة الضرائب المتواجدة في مكان إقامته أو مكان ارتكاب المخالفة، ويتكفل قابض الضرائب بإعلام الهيئة المصدرة للأمر بالدفع بحصول الدفع حتى تتم تسوية وضعية المخالف. في حالة تسديد الغرامة في الأجل المحددة لها فإنه يتم تحويل المحضر إلى الجهة القضائية المختصة، وفقا لما نصت عليه المادة 47 فقرة 2 قانون التجارة الإلكترونية ومن ثم تطبيق الإجراءات المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية من تحريك للدعوى العمومية وصولا لمرحلة المحاكمة وما يتبعه من توقيع الجزاءات².

الفرع الثاني: أثار المصالحة

المصالحة كإجراء ودي تسعى من ورائه الأطراف المتصالحة لحسم النزاع وتجنب اللجوء إلى الجهات القضائية هذا ما يرتب آثار قانونية عند إجرائها³.

أولا - أثر المصالحة في مواجهة العون الاقتصادي

تتمثل أثر المصالحة بالنسبة لطرفيها في إسقاط الادعاءات ومن ثم انقضاء الدعوى العمومية وكذلك تثبيت الحقوق. فبالنسبة لانقضاء الدعوة العمومية كأثر المصالحة فان

¹ منير ميادوي وعائشة العروم، مرجع سابق، ص 64.

²سوالم سفيان ومسياد أمينة، دور أعوان قمع الغش في الرقابة على المورد الإلكتروني، مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد 13 ، العدد 02 ، 26 مارس 2021، ص 811.

³ جغام محمد ومنيعر سناء، الحل الودي للمخالفات الماسة بشفافية الممارسات التجارية مجلة أبحاث قانونية كلية الحقوق والعلوم السياسية ، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، العدد الرابع، ص 10.

المادة 161¹ الفقرة الخامسة نصت على أنه تنتهي مصالحة المتابعة القضائية "هذا مشروط بأن تتم قبل صدور الحكم النهائي وقبل إرسال المحضر لإثبات المخالفة إلى النيابة العامة. إذا تمت المصالحة قبل إحالة الملف إلى سيد وكيل الجمهورية يحفظ الملف على مستوى الإدارة المعنية وإذا تمت بعد إحالة الملف إلى سيد وكيل الجمهورية فهنا يكوم الأمر

بحسب المرحلة التي وصلت لها الإجراءات

ثانيا - أثر المصالحة في مواجهة الغير

بالنسبة لأثر المصالحة اتجاه الغير، طبقا لقواعد العامة فإنه لا ينصرف أثر العقد إلى الأطراف الخارجة عن العقد². لا تنصرف للغير فقد يكون شريك للعون الاقتصادي مخالف والمصالحة لا تقف حائلا أمام متابعة هذا الشريك، كما أن الغير لا يتضرر جراء المصالحة لأن أثارها تقتصر على طرفيها إذ انه لا يجوز للإدارة المعنية الرجوع على في الغير حال إخلال العون المرتكب للمخالفة بالتزاماته ولا تحتج في مواجهتهم باعتراف المخالف بارتكاب مخالفته فمن حقهم نفي الجريمة عنهم بكل طرق إثبات³.

¹ انظر نص المادة 61 من القانون رقم 102-04 مرجع سابق .

² جغام محمد ومنيغر ، المرجع السابق، ص 10.

³ منير ميداوي عائشة العروم، مرجع سابق، ص 67.

ملخص الفصل الثاني

أحاط المشرع الجزائري الفاتورة بنظام قانوني تضمن جملة من الأحكام والضوابط وجب التقيد بها وعدم مخالفتها وذلك بهدف إضفاء الشفافية في إنجاز المعاملات التجارية وتنظيمها، هذا ما يفرض على كل مورد الكتروني في سوق الكتروني الالتزام بهذا النظام في مع الآخرين خاصة في تقديمه فاتورة الكترونية تترجم عملياته التجارية، وأن تأتي تعامله مستوفية لشروطها القانونية.

وعليه لفرض شفافية الممارسات التجارية سواء في جانبها التقليدي او الالكترونية سلط المشرع عقوبات في حال الإخلال بقواعد إلزامية التعامل بالفاتورة ومخالفة أحكام تحريرها، لما يترتب عليها من وجود فواتير غير قانونية وهي صور مختلفة تصدر من العون الاقتصادي بهدف تبرير معاملة تجارية غير نزيهة، مما تحمله المسؤولية القانونية لهذه المخالفات. كما أحاطها بدائرة كبيرة من النصوص الردعية ووقائية وأخرى عقابية لكل مخالفة مرتكبة معتمداً بذلك على فكرة الجزاء ضمناً لاحترام القواعد القانونية على النحو الذي يكرس فعالية الفاتورة في تحقيق الشفافية الممارسات التجارية وآلية لمكافحة جريمة عدم الفوترة وجريمة عدم مطابقة الفاتورة للقوانين والأنظمة.

الخاتمة

من خلال دراستنا للفاتورة الإلكترونية والمشار إليها بموجب أحكام المادة 20 من القانون رقم 05-18 المتعلق بالتجارة الإلكترونية، وبالرجوع إلى القانون رقم: 04-05 المتعلق بقانون الممارسات التجارية أمكننا الوصول إلى النتائج التالية متبوعة باقتراحات تصب في موضوع الالتزام بالتعامل بالفاتورة الإلكترونية :

أولاً: النتائج

1. تعتبر الفاتورة الإلكترونية صورة جديدة في الأنظمة التجارية، ووسيلة هامة تضي على الممارسات التجارية الإلكترونية الشفافية التي تكفل إثبات حقوق المستهلك الإلكتروني و الموردين الإلكترونيين على حد سواء.

2. اعبارها وثيقة قانونية تجارية محاسبية تعد عن طريق الانترنت من طرف المورد الإلكتروني وفقا لشروط وكيفيات تحريرها المحددة بموجب المرسوم التنفيذي 05/468 للمستهلك الإلكتروني، وهذا المرسوم السالف الذكر يحتوي كل الأحكام التي تنظم الفاتورة الإلكترونية من شكلها ومحتواها والبيانات اللازمة فهي تختلف عن الفاتورة العادية كونها تمتاز بالسرعة وعابرة للحدود، والملاحظ أن المشرع الجزائري لم يُعرّف الفاتورة الإلكترونية من خلال قانون التجارة الإلكترونية.

3. رتب القانون 2018 على عاتق المورد الإلكتروني إجبارية التعامل بالفاتورة الإلكترونية في مواجهة موردين الكترونيين والمستهلك حتى وإن لم يطلبها هذا الأخير، وعليه يلزم بإعدادها وتقديمها له وهذا عكس ما جاء به القانون رقم 04-02 عندما يتعلق الأمر بالمستهلك إذ له الخيار في طلبها من عدمه، وهي خاصية تمتاز الكترونيا بها الفاتورة في إطار التجارة الإلكترونية حيث الاتصال يتم . 4 لاعتبارها أداة إثبات للممارسات التجارية الإلكترونية المترجمة بموجب عقد تجاري إلكتروني، نلاحظ إغفال المشرع أن الفاتورة الإلكترونية يجب أن تضاف إليها جملة من الشروط كشروط الكتابة الإلكترونية والتوقيع الإلكتروني.

5 وجود بدائل للفاتورة الإلكترونية إذا توافرت الشروط المطلوبة في الحالة المناسبة وهذه البدائل سند المعاملة التجارية وسند التحويل ووصل التسليم والفاتورة الإجمالية.

6. الفاتورة وسيلة هامة في الحد من الاحتكار والمضاربة في الأسعار والقضاء على الأسواق الموازية.

ثانياً: الاقتراحات

1. أن يتم إعداد وتسليم الفاتورة إجباريا في جميع الحالات، بصرف النظر عن طبيعة العلاقة القانونية التي تنشأ في ظل المعاملات الإلكترونية.

2. سن نصوص تنظيمية تتعلق بالتوقيع على الفاتورة المعدة في إطار التجارة الالكترونية توقيعاً إلكترونياً بحيث تبين أحكامها كيفيات حفظها لمعرفة هوية من قام بإعدادها، هذا ما يضمن حماية المستهلك من جهة، وتمكين إدارة الضرائب من تحصيل الجباة من جهة أخرى.

3 بصدد تنظيم الفاتورة الالكترونية والتي عرفت انتشاراً رهيباً بحيث قد يتم التعامل على سلع بسيطة سريعة الاستهلاك أو التقديم لخدمات الكترونية مستعجلة وتفي بالغرض المطلوب لا تحتاج حينها للطلب على فاتورة معينة هذا ما يجعلنا نتقدم باقتراح تدخل المشرع بوضع حد أدنى يجوز فيه للمورد الإلكتروني عدم تحرير الفاتورة لا سيما في التعاملات البسيطة مثلما هو عليه الحال في التشريع الفرنسي.

4. تشديد العقوبات في حال مخالفة الأحكام القانونية عند التعامل بالفاتورة في إطار التجارة الالكترونية منها الشطب من السجل التجاري وغلق الموقع الإلكتروني ووضع المخل بالتزامه في القائمة السوداء.

5. نهيب على المشرع النص على إنشاء منظومة الفاتورة الإلكترونية، والتي تعد جزءاً من تطوير مصلحة الضرائب وبالتالي جزء من الإصلاح الضريبي، بحيث يكون الانضمام إليها أمراً إلزامياً لذي كل متعامل اقتصادي في مجال التجارة الالكترونية، وتضاف كشرط أساسي لشروط الممارسة التجارية الالكترونية، كما هو الحال لدى المشرع المصري.

قائمة المصادر و المراجع

أولا قائمة المصادر

أ-النصوص القانونية

1. القانون رقم 02 04 مؤرخ في جمادى الأولى عام 1425 الموافق ل 23 يونيو 2004، يحدد القواعد المطبقة على الممارسات التجارية الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 41.
2. القانون رقم 05-18 مؤرخ في 24 شعبان عام 1439 الموافق 10 مايو سنة 2018، يتعلق بالتجارة الإلكترونية الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 28.
3. القانون رقم 15-21 مؤرخ في 23 جمادى الأولى عام 1443، الموافق ل 28 ديسمبر 2021 ، يتعلق بالمضاربة غير المشروعة.
4. القانون رقم: 11-17 المؤرخ في 27/12/2017 ، المتضمن قانون المالية لسنة 2018، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 76.
5. القانون رقم 15-04 المؤرخ في 10/11/2004 المعدل والمتمم للأمر رقم: 66-156 المؤرخ في 18/06 / 1966 والمتضمن قانون العقوبات الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، عدد 71.
6. قانون رقم 04-15 مؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1436 الموافق أول فبراير سنة 2015، يحدد القواعد العامة المتعلقة بالتوقيع والتصديق الإلكترونيين، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 06.

ب – المراسيم التنفيذية

1. المرسوم التشريعي رقم: 08-93 مؤرخ في ذي القعدة عام 1993، يعدل ويتمم الأمر رقم 1975 المؤرخ في 26 سبتمبر سنة 1975 المتضمن القانون التجاري.
2. المرسوم التنفيذي رقم 05-468 ، المؤرخ في 10-12-2005 ، الذي يحدد شروط تحرير الفاتورة وسند التحويل و وصل التسليم والفاتورة الإجمالية جريدة رسمية جمهورية جزائرية، عدد 80 بتاريخ 11-12-2005.
3. المرسوم التنفيذي رقم 16-66 المؤرخ في 16 فبراير 2016، الذي يحدد نموذج الوثيقة التي تقوم مقام الفاتورة وكذا فئات الأعوان الاقتصاديين الملزمين بالتعامل بها، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 10 ، بتاريخ 22 فبراير 2016.

ثانيا المراجع

أ - الكتب :

1. خالد زايدى، التزامات التاجر الصفة التجارية، السجل التجاري، الدفاتر التجارية، (التزامات أخرى)، دار الخلدونية، الجزائر، 2016.
2. نادية فوضيل، الأوراق التجارية كبديل للفاتورة في التشريع الجزائري، الطبعة 14، الجزائر 2013، ص 220.
3. الدليل المبسط متطلبات الفوترة الإلكترونية (فاتورة)، هيئة الزكاة والضريبة والجمارك.
4. محمد المرسى الزهرة الحماية المدنية للتجارة الإلكترونية (العقد الإلكتروني، الإثبات الإلكتروني، المستهلك الإلكتروني) القاهرة، دار النهضة العربية، 2008. 5. لورنس محمد عبيدات إثبات المحرر الإلكتروني، الطبعة الأولى، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان 2006.

ب - الرسائل والمذكرات الجامعية

1. أحمد خديجي، قواعد الممارسات التجارية في القانون الجزائري، أطروحة دكتوراه علوم في القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق جامعه الحاج لخضر باتنة، سنة 2016.
2. أمينة حمزة، سمية بن عمارة مخالفات قواعد شفافية الممارسات التجارية، مذكرة ماستر تخصص قانون أعمال قسم العلوم القانونية والإدارية كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة 8 ماي 1945 قالمة 2015/2016.
3. بدرة لعور، آليات مكافحة جرائم الممارسات التجارية في التشريع الجزائري، أطروحة الدكتوراه في الحقوق تخصص أعمال كلية الحقوق جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014.
4. حكيمة شيباني، دور الكتابة في العقد الإلكتروني، مذكرة الماستر ، شعبة الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق جامعة العربي بن مهيدي أم البواقي سنة 2015/2016.
5. رويس فضيلة وشطابي، حنان مبدأ شفافية الممارسات التجارية، مذكرة نيل شهادة الماستر في القانون، قانون، أعمال كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أمحمد بوقرة، بومرداس 2019-2020.
6. زهرة علاوي، الفاتورة وسيلة شفافية المعاملات التجارية مذكرة الماجستير في القانون الخاص، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران، 2012-2013. 7. سويلم فضيلة حماية المستهلك من الشروط التعسفية، مذكرة الماجستير، قانون الأعمال المقارن، كلية الحقوق جامعة وهران، 2010-2011.

8. عميرات عادل المسؤولية القانونية للعون الاقتصادي، أطروحة دكتوراه في الحقوق، تخصص قانون خاص، كلية الحقوق جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان 2015-2016.
9. غانم ايمان حجية المحررات الالكترونية في الاثبات دراسة (تحليلية)، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص قانون أعمال كلية الحقوق جامعة مسيلة، سنة 2013.
10. لمياء عجال، الحماية الفردية والجماعية للمستهلك ، مذكرة ماجستير في الحقوق، كلية الحقوق بن عكنون، جامعة الجزائر، 2003-2004.
11. محمد أمين مهري النظام القانوني للممارسات التجارية في التشريع الجزائري، أطروحة دكتوراه علوم في الحقوق فرع القانون الخاص، كلية الحقوق، جامعة الجزائر 01- بن يوسف بن خدة، 2016-2017.
- 12 مريشة أحمد حماية المستهلك في مجال شفافية الممارسات التجارية في ضوء القانون 02.04 المتعلق بالقواعد المطبقة على الممارسات التجارية المعدل والمتمم، مذكرة الماجستير في القانون فرع قانون أعمال كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أكلي محند البويرة.
13. مسمة مونية المصالحة الجزائية في مادة الممارسات التجارية، مذكرة الماجستير، فرع قانون العام، تخصص القانون العام للأعمال جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم الحقوق، 2010-2011.
14. منصور عز الدين، حجية التوقيع الالكتروني في الاثبات، مذكرة الماستر في الحقوق، جامعة محمد خيضر بسكرة كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق تخصص قانون أعمال، 2015/2016.
15. منير ميداوي وعائشة العروم، النظام القانوني للفاتورة، مذكرة ماستر تخصص قانون أعمال كلية الحقوق جامعة حمة لخضر ، 2016/2017.
16. نجيبة لطاش مبدأ شفافية في قانون المنافسة بالجزائر ، مذكرة الماجستير، قانون أعمال كلية الحقوق، بن عكنون جامعة الجزائر، 2003-2004.

ج- المقالات العلمية:

1. بساس أحمد ودوة محمد دراسة تحليلية لتأثير الفواتير الوهمية والمزورة والمجاملة على التصريحات الضريبية بالجزائر، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، المجلد 10 ، العدد 01، 2021.
2. ميلود قارة بن عيسى النظام القانوني للفاتورة الالكترونية مجلة معارف قسم العلوم القانونية، العدد 21 ديسمبر 2016.

3. سلمى بقر، سامية حسين الالتزام بالفوترة كمبدأ الشفافية الممارسات التجارية، مجلة الدراسات الحقوقية، العدد 2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوقرة بومرداس، الجزائر، 2020.
4. فطيمة الزهراء مصدق، التصديق الالكتروني لحماية التوقيع، كلية الحقوق والعلوم السياسية، مجلة لدراسات والبحوث القانونية، المجلد 5، العدد 01، 2020.
5. بن عمورة عائشة، الفوترة ودورها في تكريس نزاهة وشفافية المعاملات التجارية في القانون الجزائري المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، مجلد 06، العدد 02-2021.
6. جغام محمد ومنير سناء، الحل الودي للمخالفات الماسة بشفافية الممارسات التجارية، مجلة أبحاث قانونية وسياسية كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الصديق بن يحي جيجل، العدد الرابع.
7. سولم سفيان ومسياد أمينة، دور أعوان قمع الغش في الرقابة على المورد الالكتروني، مجلة الاجتهاد القضائي، المجلد 13، العدد 02، 2021.
8. دريس كمال فتحي ومرغني حيزوم بدر الدين مسؤولية المورد الالكتروني دراسة اقتصادية وقانونية مجلة الاصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد 19، العدد 03، 2019.

هـ - محاضرات ومدخلات

1. سلمى بقر، محاضرات في قانون الممارسات التجارية مطبوعة موجهة لطلبة السنة الثانية ماستر تخصص قانون أعمال كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أمحمد بوقرة بومرداس الجزائر، 2020-2021.
2. منيرة بن جدو، جريمة عدم الفوترة الإلكترونية على ضوء القانون 05-18 يتعلق بالتجارة الإلكترونية، مداخلة قدمت بمناسبة ملتقى حول الإطار القانوني لممارسة التجارة الإلكترونية على ضوء القانون 05-18، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2 و 3 أكتوبر 2018.
3. والي نادية، الفاتورة كوسيلة لإضفاء شفافية الممارسات التجارية، مداخلة قدمت ضمن أعمال اليوم دراسي منظم من طرف غرفة التجارة والصناعة، البويرة، 2020.
4. حسين نوار، الفوترة الإلكترونية في النشاطات التجارية مداخلة قدمت ضمن أعمال اليوم الدراسي حول الجانب الإلكتروني للقانون التجاري، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة مولود معمري تيزي وزو الجزائر، 23/11/2016.

و - المجالات القضائية

1. قرار رقم: 287833، بتاريخ 06/04/004، الصادر عن غرفة الجنج والمخالفات، المحكمة العليا، المجلة القضائية الديوان الوطني للأشغال التربوية، عدد 02، 2006.

الفهرس

شكر و عرفان.....

مقدمة.....

الفصل الأول: ماهية التعامل بالفاتورة الالكترونية

- المبحث الأول: مضمون التعامل بالفاتورة الالكترونية 8
- المطلب الأول : مفهوم الفاتورة الالكترونية..... 8
- الفرع الأول: المقصود بالفاتورة الكترونية..... 9
- أولا - التعريف الفقهي للفاتورة الالكترونية 9
- ثانيا - التعريف القانوني للفاتورة الالكترونية 11
- الفرع الثاني: فوائد الفاتورة الالكترونية..... 13
- الفرع الثالث: إشكالات التعامل بالفاتورة الالكترونية 14
- المطلب الثاني: إمكانية التعامل بما يقوم مقام الفاتورة الالكترونية..... 16
- الفرع الأول : الفاتورة المكرسة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 16-66 17
- أولا: تعريف سند المعاملة التجارية..... 17
- ثانيا : شروط وأهداف سند المعاملة التجارية 18
- الفرع الثاني: الوثائق البديلة المكرسة بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 05/468..... 19
- أولا - وصل التسليم وثيقة تجارية تقوم مقام الفاتورة الالكترونية 19
- ثانيا : الفاتورة الإجمالية وثيقة تجارية تقوم مقام الفاتورة الالكترونية 20
- ثالثا: سند التحويل مدى اعتباره بديلا للفاتورة الالكترونية..... 20
- المبحث الثاني: الضرورة القانونية للتعامل بالفاتورة الالكترونية 22
- المطلب الأول : شروط القانونية للفاتورة الالكترونية..... 22
- الفرع الأول: الشروط العامة للفاتورة الالكترونية 23
- أولا - الشروط الموضوعية للفاتورة الالكترونية 23
- ثانيا - الشروط الشكلية للفاتورة الالكترونية..... 24
- الفرع الثاني : الشروط الخاصة بالفاتورة الالكترونية 28
- أولا - شرط الكتابة الالكترونية 28
- ثانيا : التوقيع الالكتروني..... 31

- 33..... الفرع الثاني : مجال تطبيق التزام الفاتورة الالكترونية
- 34..... أولا - المجال الشخصي للتعامل بالفاتورة الالكترونية
- 37..... ثانيا : المجال الموضوعي للتعامل بالفاتورة الالكترونية
- 38..... المطلب الثاني: الالتزام بتسليم الفاتورة الالكترونية
- 38..... الفرع الأول: أهمية الفاتورة الالكترونية
- 38..... أولا: أهمية إعداد وتحرير الفاتورة
- 40 ثانيا : دور الفاتورة الإلكترونية كوسيلة للإعلام وكأداة للإثبات
- 42 الفرع الثاني: الفاتورة معيار شفافية الممارسات التجارية الالكترونية
- أولا - تحقيق شفافية المعاملات التجارية ونزاهتها في إطار علاقة الأعوان
الاقتصاديين فيما بينهم.....
- 42..... ثانيا: تحقيق شفافية المعاملات التجارية ونزاهتها في إطار علاقة العون
الاقتصادي بالمستهلك.....
- 43.....
- 44..... ملخص الفصل الأول
- الفصل الثاني: الآثار القانونية المترتبة على إلزامية التعامل بالفاتورة الالكترونية 45
- المبحث الأول: الآثار القانونية المترتبة على مخالفة أحكام الفاتورة الالكترونية 47
- المطلب الأول: صور مخالفة أحكام إعداد وتحرير الفاتورة الالكترونية.....
- 48..... الفرع الأول : الفواتير المخالفة للتشريع والتنظيم المعمول به
- 48..... أولا: الفواتير الغير مطابقة
- 49..... ثانيا : عدم الفوترة.....
- 50..... الفرع الثاني: الفاتورة المزورة.....
- 51..... المطلب الثاني: الفواتير غير النظامية المستحدثة في الممارسات التجارية
- 51..... الفرع الأول: الفاتورة الوهمية أو الصورية.....
- 52..... الفرع الثاني: الفاتورة الإجمالية.....
- 53..... المطلب الثالث: العقوبات المترتبة على مخالفة أحكام الفاتورة الالكترونية
- 53..... الفرع الأول: العقوبات الأصلية.....
- 54..... الفرع الثاني : العقوبات التكميلية
- 54..... أولا - الحجز

| | |
|----------|--|
| 55..... | ثانيا - المصادرة |
| 55..... | ثالثا - غلق المحلات..... |
| 56..... | رابعا - نشر الحكم..... |
| 56..... | المبحث الثاني: الآثار القانونية المترتبة على عدم التعامل بالفاتورة الالكترونية |
| 57..... | المطلب الأول : العقوبات المسلطة على الاخلال بالالتزام بتحرير الفاتورة |
| 57..... | الفرع الأول: العقوبات المقررة في القانون الجبائي..... |
| 58..... | الفرع الثاني : العقوبات المقررة في قانون العقوبات..... |
| 60 | الفرع الثالث: العقوبات التكميلية التقنية المستحدثة بقانون التجارة الالكترونية |
| 61 | المطلب الثاني: المصالحة آلية لتسوية نزاعات الممارسات التجارية الالكترونية |
| 62..... | الفرع الأول: مفهوم المصالحة..... |
| 62..... | أولا: تعريف المصالحة..... |
| 63..... | ثانيا- الجهة المختصة بإجراء المصالحة..... |
| 63..... | ثالثا - الإجراءات الإدارية |
| 64..... | الفرع الثاني: آثار المصالحة |
| 64..... | أولا - أثر المصالحة في مواجهة العون الاقتصادي |
| 65..... | ثانيا - أثر المصالحة في مواجهة الغير..... |
| 66..... | ملخص الفصل الثاني..... |
| 67..... | خاتمة..... |
| 71..... | قائمة المصادر والمراجع..... |
| 78..... | الفهرس..... |

الملخص :

التزم المشرع التعامل بالفاتورة الالكترونية من خلال قانون الممارسات التجارية 04/02 للمحافظة على حقوق المستهلك حيث يتم إعدادها من طرف المورد الالكتروني وقيام نزاهة وشفافية الممارسات التجارية. تم تنظيم شروط الفاتورة الالكترونية وأحكامها في المرسوم التنفيذي رقم 05/468، وجعل الفاتورة شرط تام عليها لتصبح قانونية. وقد نص من خلال القانون السابق الذكر على بدائل الفاتورة الالكترونية في حال غيابها وتوفر شروط البدائل وهي وصل التسليم والفاتورة الإجمالية وسند التحويل وهناك وثيقة أخرى سند المعاملات التجارية، وأي خلل في إعداد هذه الفواتير يؤدي إلى مخالفة يعاقب عليها القانون

Summary:

The legislator obligated to deal with the electronic invoice through the Commercial Practices Law 02/04 to preserve consumer rights as it is prepared by the electronic supplier and establishes the integrity and transparency of commercial practices. The terms and provisions of the electronic invoice are regulated in Executive Decree No. 468/05, and the invoice is made a full condition for it to become legal. The aforementioned law stipulates alternatives to the electronic invoice in the event of its absence and the availability of alternative conditions, which are the delivery receipt, the total invoice, the transfer document, and there is another document, the commercial transactions document, and any defect in the preparation of these invoices leads to a violation punishable by law.